

تقرير مؤشرات الديمقراطية في البلدان العربية

إعداد: الدكتور يوسف الشويري

24 آيار/مايو 2005م

أعد هذا التقرير في إطار مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، وهو مسودة أولية للمناقشة من قبل فريق العمل ويعرض بعد التنقيح علي اللقاء السنوي الخامس عشر للمشروع .

مؤشرات الديمقراطية العربية

يدور موضوع هذه الدراسة حول أهمية توفير مؤشرات محددة تتيح لفريق عمل " تقرير الديمقراطية في البلدان العربية" قياس الديمقراطية العربية بوجوهها المتعددة، وذلك توجيهاً للخروج بإستنتاجات عامة حول مدى وجودها أو غيابها في الحياة العامة، والمجالات الخاصة في بعض الأحيان.

ومن أجل التوصل إلى قياس الديمقراطية من خلال مؤشرات محددة لا بدّ، أولاً، من تقديم تعريف عام للديمقراطية كموضوع قابل للقياس، ثم تقديم عرض للمؤشرات المتوفرة والتي تستخدمها عدة منظمات إقليمية ودولية، ثم إجراء تقييم مختصر لمدى فائدتها ونجاحها في مهمتها. وتعمد الدراسة بعد ذلك إلى إقتراح مجموعة من المؤشرات، إستناداً إلى مقارنة أبرز المؤشرات السابقة بعضها ببعض. وتكمن وراء هذه العملية محاولة لربط ما توفره المنظمات العالمية بالأوضاع العربية ومشكلاتها الخاصة قدر المستطاع.

ولا بد من الإشارة أن المؤشرات المقترحة ستنقسم إلى ثلاثة أبواب يتوخى كل باب منها تحقيق غايةٍ معينة، في سياق إستكمال القياس وهدف التوصل إلى إستنتاجات عامة. وتتوخى هذه الأبواب إضفاء صفات تحليلية وكمية لعملية القياس في فترة زمنية معينة. كما يسعى كل باب إلى دمج أبعاد الغايات والوسائل والنتائج، كما إستقرت عليه المقاربات المتبعة في هذا المجال. وإضافةً إلى الصفتين التحليلية والكمية، فإن هذه المؤشرات ستكون ذاتية مرتبطة بتصور الرأي العام، وموضوعية مستندة إلى الوقائع ومصادر المعلومات الموثقة.

أولاً: تحديد الديمقراطية

لا بدّ من التشديد أن للديمقراطية تعريفات عديدة تبدأ بنموذج مثالي ، وتمر بحالة متوسطة أكثر التصاقاً بالواقع والممارسة، وتنتهي إلى حد أدنى من المواصفات والممارسات والمؤسسات والمفاهيم. ويمثّل النموذج المثالي حالة نظرية عامة تساعد على إلقاء الضوء على بعض جوانب الواقع الديمقراطي بدون أن تستنفدة أو تحيط به في تجلياته المختلفة. وأقرب هذه النظريات المثالية المقولة الشائعة التي تؤكد "أن الديمقراطية هي حكم الشعب وبالشعب ومن أجل الشعب". أو "حكومة الشعب، من الشعب، ولأجل الشعب".

أما في حالتها المتوسطة الأكثر إلتصاقاً بالممارسة العملية، فيمكن إختصار تعريف الديمقراطية عبر نعتها بصفات مثل: حق المشاركة لكل المواطنين والمواطنات، وواجب المساءلة ورسوخ الشفافية. غير أن التعريفين السابقين يخفيان عدداً من المسائل الرئيسية التي لا بد من إبرازها وتعدادها لتكتمل ملامح الصورة المتوخاة.

ولذلك لا بد من توسيع التعريف ليشمل مجموعة الآليات والعمليات والمؤسسات التي تتيح للمواطنين، ذكوراً وإناثاً التعبير عن آرائهم ومصالحهم وطموحاتهم وفق أسلوب سلمي في ظل حماية القانون وإحترامه. فالديمقراطية تغدو، وفقاً لذلك، التجسيد العملي للحقوق المدنية، والسياسية والإجتماعية للمواطن، والاداة الفعالة لإرساء حكم القانون وتداول السلطة تطابقاً مع نصوص دستورية واضحة. إن

الديمقراطية هي الترجمة العملية لتحرير إرادة الفرد ليمارس بوعي وإدراك حق الإختيار، وعلى نحو تغيب معه الضغوط الخارجية القسرية المباشرة أو غير المباشرة. ويعني تحرير الإرادة إمتلاك الحرية في مجتمع يتمتع افراده بالامتيازات ذاتها من حيث حق الإختيار. وتتخرط الحرية الفردية في سياقها الإجتماعي ضمن نطاق سياسي تُمثله الدولة ككيان شرعي. وتصبح الديمقراطية وفق ذلك نهجاً ومنهجاً "لإتخاذ القرارات العامة" يقوم على مبدأ التعايش السلمي بين افراد المجتمع وجماعات، تهديه وتصونه" مبادئ ومؤسسات تمكّن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الإختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي". ويكفل هذه الممارسات كما يحدد توجهاتها دستور تراضت عليه القوى الفاعلة في المجتمع"، وحظي بإجماع كاف في المجتمع صاحب الشأن⁽¹⁾.

ثانياً: أما المؤشرات فهي عناوين عامة عينية مشتقة في مدلولاتها من الحقل الديمقراطي بكل مبادئه وآلياته ومؤسساته وممارساته. وتتيح المؤشرات المجال لإجراء قياس يتسم بأقصى درجة من الدقة لمدى تحقق صفة معينة أو ممارسة محددة متصلة بتعريف الديمقراطية ومرتبطة بتطبيق حق من حقوق المواطن المعترف بها قانونياً. فإستقلالية القضاء هي، مثلاً، مؤشر من مؤشرات الديمقراطية التي لا بد من وجود مواصفات معينة للتأكد من وجودها، وبالتالي قياس مدى هذه الإستقلالية. وتكمن أهمية المؤشر في قياس الإستقلالية هذه وفق سلم تراتبي يبدأ بالحد الأدنى فالأوسط فالأعلى، أو بتحديد إمكانية انعدام هذه الإستقلالية كلياً. ولذلك قد يؤدي المؤشر المذكور الى تقرير شبه إنعدام الإستقلالية، أو إكتشاف إستقلالية ناقصة أو إستقلالية كاملة. وتمثل الحالة الأولى الحد الأدنى،

والحالة الثانية الحد الأوسط، والحالة الثالثة الحد الأعلى. ويمكن وفقاً لذلك أن يقاس كل

حد تتراوح قيمته بين واحد وخمسة أو صفر وخمسة في حال إنعدام الإستقلالية كلياً.

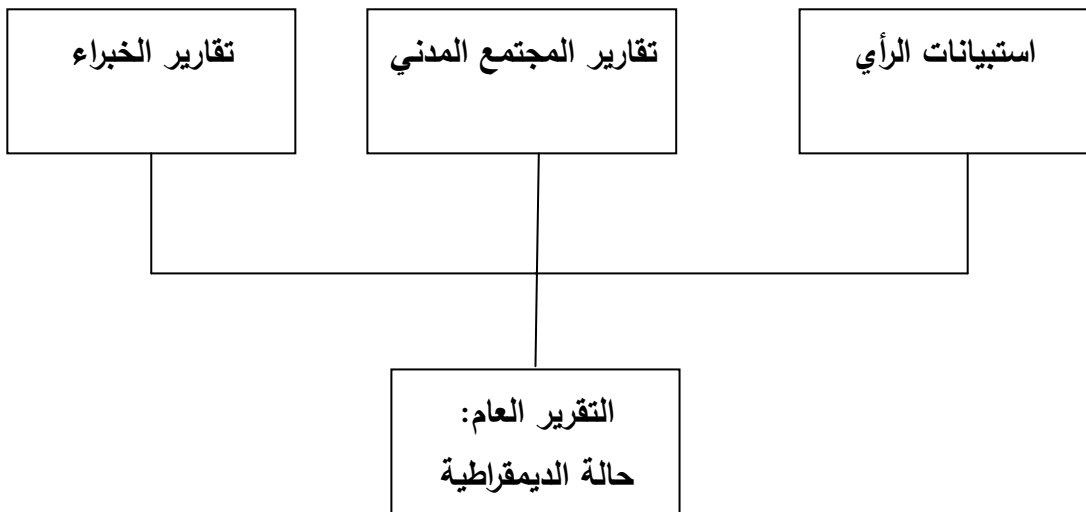
لكن لا بد من التنبيه إلى أن هذه المؤشرات قد تكفي بالنقاط الإشارات المباشرة والعينية بدون تدبّر عمدي لما يجري تحت السطح أو بعيداً عن الأضواء. ولا بد في هذه

(1) انظر، د. علي خليفة الكواري، محرر حوار من أجل الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت، 1996م ص 123-124

السياق من إيلاء أهمية قصوى للثقافة السياسية وأنماطها مثل المحسوبية، والخوف، والبنية النفسية، أو الانتماء إلى طائفة أو طبقة معينة أو فئة جنسية.

وبما أن المؤشرات ترمي إلى قياس الديمقراطية بمعناها المباشر، والمجالات الأخرى المرتبطة بها أو التي اضحت جزءاً منها في فضائها المعاصر، أصبحت مسألة منح أو عدم منح نقاط متساوية لجميع المؤشرات مسألة ذات أهمية قصوى. فهل من المستحسن، مثلاً، وضع حرية تكوين الأحزاب على قدم المساواة مع مسألة محاربة الأمية أو حرية التقدم إلى وظيفة ما؟ وسوف يشير هذا التقرير عقب إستعراض أهم المؤشرات العالمية إلى إمكانية الجمع بين الناحية الشكلية والكمية البحتة، وبين الناحية النوعية أو الفعلية، ثم التمييز بين مستويات الممارسة الديمقراطية وضرورة إعطاء قيمة متفاوتة لكل مستوى وذلك وفق معيار يأخذ في عين الإعتبار الحالة العربية في ديمقراطيتها الناشئة أو المحددة سلفاً. ومن أجل ضمان أكبر درجة من الموضوعية سوف يقترح هذا التقرير إحالة المؤشرات أو توزيعها إلى ثلاثة مجموعات:

شكل (1) مراحل صياغة التقرير



تقويمية تبدأ ، أولاً، بالإستبيانات أو مسح الآراء وفق المقاربة التي عمد إليها "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004م"، وتصعد، ثانياً، إلى مستوى منظمات المجتمع المدني التي ستكون مهمتها الإجابة على حزمة اخرى من المؤشرات، ثم نصل، ثالثاً، إلى مؤشرات يعالجها فريق من الخبراء في السياسة والإقتصاد والثقافة والعلوم الإجتماعية عامة. وإذا كان التقرير يستوحي مؤشرات إستبيانات مجموعة التنمية الإنسانية العربية في مستواه الأول، فإنه يعتمد إلى حدٍ بعيد على مؤشرات "المؤسسة الدولية والإنتخابات" *IDEA* السويدية في مستواه الثاني، ودمج في مستواه الثالث بين مؤسسة برتلزمان *Bertelsmann* الألمانية ومؤشرات منظمات الأمم المتحدة للتنمية البشرية أو الإنسانية.

وتصبح مهمة فريق العمل المركزي بعد كل ذلك هي تحرير وتنسيق مواد التقارير الثلاثة ودمجها ومن ثم صياغتها في تقرير موحد، ولكن مع الإبقاء على أقسامه وعناصره المميزة. ويعتبر هذا التقرير الموحد الصيغة النهائية لما نطلق عليه: "حال الديمقراطية في البلدان العربية". ولنا عودة إلى هذه النقطة عند نهاية الدراسة.

ثالثاً: المؤشرات الحالية

تتوفر لدى الدارس كمية لا بأس بها من المؤشرات التي تعتمد عليها منظمات مختلفة لقياس شؤون عامة مثل الديمقراطية ، والحكم الصالح، والشفافية، والفساد، والتنمية، ومشاركة المرأة، وغيرها من المواضيع. ومن هنا ثمة مؤشرات عديدة تقيس عنصراً محدداً في إطار الإنظمة السياسية القائمة أو تقوم على قياس عناصر متعددة تتصل إما بالديمقراطية أو بممارسة الحكم ككل.

كما لا بد من الإشارة أن بعض المنظمات تعتمد على مصادرها الخاصة في قياس مؤشراتها أو تستخدم معلومات متوفرة عند منظمات اخرى للتوصل إلى إستنتاجاتها.

وفيما يلي لائحة باهم المنظمات التي تستخدم مؤشرات خاصة بها أو تستخدم معلومات إضافية، ووصف موجز لكيفية جمعها للمعلومات والمنهج الخاص الذي تستخدمه للقيام بذلك:

1) *Afro barometer surveys*⁽²⁾

1) *إستطلاعات الرأي للباروميتر الأفريقي*

وهو مشروع أبحاث مستقل يقوم بإنتاج سلسلة مقارنات لإستطلاعات الرأي العام الأفريقي تجاه الديمقراطية، والأسواق، والمجتمع المدني. وتقوم بنشر هذه الإستطلاعات شبكة من المؤسسات مثل "المؤسسة من أجل الديمقراطية" في جنوب أفريقيا، "ومركز تنمية الديمقراطية" في بوتسوانا، وجامعة ولاية ميشيغان في الولايات المتحدة. وتقوم بتمويل المشروع مؤسسات أبحاث ومراكز أكاديمية، منها وكالة التنمية العالمية السويدية *SIDA*، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية *USAID*، ووزارة الخارجية الهولندية، إضافة إلى جامعة ميشيغان الأميركية.

ويقوم منهج إستطلاع الباروميتر الأفريقي على تدبير نتائج إستبيانات رأي من خمسة عشر بلداً ومقارنتها وفق أسئلة مختلفة تتعلق بالديمقراطية والأوضاع الإقتصادية. ويتضمن كل إستبيان معلومات إرشادية حول كيفية جمع المعلومات بهدف إتاحة فرصة متكافئة لكل مواطن بالغ (ذكراً أو أنثى) ليكون له صوت في العينة. ويكون حجم العينة المعتاد في كل بلد 1200 شخص، مع التنبه لجعل العينة تضم نماذج من عناصر هامشية أو فرعية، والأخذ في عين الإعتبار إمكانية زيادة أو نقصان تمثيل فئات معينة وذلك عند وزن المعطيات ككل والتوصل إلى إحصائية على النطاق الوطني. ويعتبر هذا الإستطلاع نتيجة ذلك مسحاً لتصورات البالغين والبالغات في بلدان أفريقية معينة، ثم إجراء مقارنات للتوصل إلى نتائج كمية معينة. ففي 2001 مثلاً، طرح الإستطلاع سؤالاً حول تصور الناس للديمقراطية في أنثى عشر دولة أفريقية، وكان السؤال كالتالي:

² يعتمد هذا القسم على دراسة نشرتها UNDP تحت عنوان:

Governance indicators: A Users' Guide, 2005

أي جواب من هذه الأجوبة هو الأقرب إلى رأيك؟

- أ - إن الديمقراطية أفضل من أي شكل من أشكال الحكم
ب - في بعض الحالات، قد تكون حكومة غير ديمقراطية مفضّلة.
ج - بالنسبة إلى أشخاص مثلي، ليس لشكل الحكومة أهمية.
وكانت النتيجة أن 66% إختاروا أفضلية الديمقراطية، و 13% فضلوا الحكم غير الديمقراطي، و 12% عبّروا عن عدم أهمية شكل الحكم، وقال 6% أنهم لا يعرفون الجواب الصحيح .

2) بيت الحرية Freedom House المسح السنوي للحرية: الحرية في العالم

وهي مؤسسة أميركية تقوم بقياس مقدار التقدم في إحراز وتطبيق الحريات السياسية منذ 1955م. وهي تعتمد في تمويلها على مؤسسات أميركية ووكالات حكومية، كما أن نتائج مقاييسها تستخدمها على نطاق واسع ووكالات الأنباء ودور الأبحاث، وتتوي الحكومة الأميركية إستخدامها عند توزيع مساعداتها الخارجية. ورغم أن هذا المسح السنوي يغطّي 192 بلداً فإن نتائجه تعتمد على آراء عدد محدد من الخبراء. وهكذا فإن المنهج المتبع يقوم على التقويم المحدد الذي يقوم به خبير معين بناء على عدد من الأسئلة التي صاغها بيت الحرية. وتتقسم هذه الأسئلة أو المؤشرات إلى نوعين: الحقوق السياسية والحقوق المدنية. وتتضمن الحقوق السياسية: العملية الإنتخابية، المشاركة السياسية والتعددية، أداء الحكومة وحق الإقليات الدينية والأثنية والثقافية في تقرير مصيرها أو حرياتها. وتضم لائحة الحقوق المدنية حق التعبير والعقيدة، حق التجمع والتنظيم، حكم القانون، الحريات الفردية والشخصية مثل حق السفر، وإختيار الإقامة والعمل وحق التملك. ويعتمد بيت الحرية في إستقاء معلوماته على تقارير وسائل الإعلام، ومنشورات المنظمات غير الحكومية والتحليلات الأكاديمية، والإتصالات المهنية الشخصية، وزيارة بعض المناطق. ويعمد هذا المنهج إلى إضفاء صفات كمية على مؤشراتهِ ومتغيراتها (أي تقسيمها إلى أجزاء متعددة) وذلك عبر نظام رقمي يبدأ بنقطة الصفر كحد أدنى ويصل إلى أربع نقاط كحد أعلى، وذلك بتوزيعها على كل مادة من مواد الحقوق

السياسية أو المدنية. وبما أن المؤشرات السياسية تتكون من عشرة أسئلة، فإن أعلى نسبة .

رسم توضيحي لمنهجية بيت الحرية Freedom House

دليل المعدلات الأولية أو الخام – الحقوق السياسية والحريات

المدنية – القيمة ، المرتبة

(1) الحقوق السياسية

القيمة	مجموع المعدلات الاولييه
1	40-36
2	35-30
3	29-24
4	23-18
5	17-12
6	11-6
7	5-0

(2) الحرية المدنية

القيمة	مجموع المعدلات الاولييه
1	60-53
2	52-44
3	43-35
4	34-26
5	25-17
6	16-8
7	7-0

(3) مرتبة البلد

المرتبه/الترتيب	المعدل المتوسط للحقوق السياسية والمدنية
حر	1 الي 5
حر جزئياً	3 إلى 5.5
غير حر	5.5 إلى 7

يمكن أن يحصل عليها بلدها هي 40 نقطة في حقل الحقوق السياسية مع إستثناءات تتعلق بالسؤال حول الأقليات أو الفئات الفرعية ، و 60 نقطة في باب

الحقوق المدنية. أي 10×4 و 15×4 . ثم تتم عملية التوصل إلى متوسط الرقمين، وذلك بعكس قيمة الأرقام وفق سُلّم يبدأ من 1 إلى 7. فالبلد الذي يسجل مثلاً في باب الحقوق السياسية علامة ما بين 36 و40 يمنح نقطة واحدة، أما البلد الذي يحصل على علامة ما بين 12 و17 مثلاً فيمنح 5 نقاط فيكون البلد الأول كامل الحرية، والبلد الثاني حراً جزئياً، أما كل نسبة ما بين 5.5 و 7 فتدل أن البلد ليس حراً.

وسوف نعود إلى نقاش هذا المنهج عند إختيار المؤشرات الملائمة للوضع العربي.

3 - مؤسسة الشفافية العالمية *Transparency index*

وهي مؤسسة مقرها برلين، ألمانيا، وتُعني بنشر مقياس الفساد عبر مؤشرات تعتمد على تصور المواطن وشعوره بمدى وجود الفساد. من هنا أسم مقياس المؤشرات:

Corruption perception index (cpi)

وهو مقياس مركب أصبح يحتل مركزاً رئيسياً في النقاش الدائر حول الفساد وتقوم منهجيته على توفير قاعدة معلومات أو معطيات محددة حول تصورات الفساد داخل بلدان معينة. ويردده مقياس مؤشرات آخر يقيس ممارسة الفساد من قبل الأشخاص خارج بلدانهم ويُدعي الثاني مقياس دافعي الرشوة *BPT* أو *Bribe payers index*

وتقيس مؤشرات الفساد إساءة استعمال السلطة العامة لمنافع خاصة، مثل تقديم الرشوة إلى الموظفين الرسميين، ومدى إنتشار الفساد في استخدام الأموال العامة من قبل السياسيين أو الموظفين الرسميين، أو اللجوء إلى الرشوة للحصول على ترخيص للإستيراد أو التصدير.

ورغم أن مقياس الفساد لا يميز بين ما يدعوه "الفساد الإداري" و "الفساد السياسي"، فإنه يطمح إلى إعطاء أهمية أكثر للتمييز بين الاثنين.

ولعل أهم ما يخرج به مقياس الفساد هو تحديد "درجة الفساد"، وتشمل درجة الفساد قياس تكرار ممارسة الفساد، كمية الرشاوى المدفوعة أو الأرباح الكلية التي يحصل عليها المتعهدون.

ولأن المقياس مركب فهو يعتمد على نتائج مؤشرات عدد من المؤسسات مثل بيت الحرية، والمنبر الإقتصادي العالمي وغيرها. وهي تستخدم سُلماً أو مقياساً مدرجاً بين صفر وعشرة، حيث تدل 10 نقاط على حالة بالغة النظافة وصفر حالة بالغة الفساد. وفي نتائج مقياس 2003 ، مثلاً، نالت فنلندا 9.7 ونيجيريا 1.4 .

4- World Values Survey (WVS) مسح القيم العالمية

ترعى جامعة ميشيغان الأميركية هذا المقياس الذي يسعى إلى سبر التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية على نطاق عالمي. وينطلق المسح من فرضية مؤداها أن نظم المتعتقدات الجماهيرية تتغير على نحو ينطوي على نتائج إقتصادية وسياسية واجتماعية هامة. ويغطي المسح 65 بلداً ، والمسح مستمد من إستبيانات في البلدان المعنية حيث يشترك ما لا يقل عن ألف شخص في عملية الإستبيان أو إجراء المقابلات. ثم تتم عملية مقارنه بين الدول والمناطق.

5- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (ايدبا IDEA)

وهي مؤسسة سويدية تأسست في العام 1995م، من أجل دعم الديمقراطية في مختلف بلدان العالم. وتضم في عضويتها، وبالتالي مصادر تمويلها 23 دولة هي أستراليا، باربادوس، بلجيكا، بوتسوانا، كندا، تشيلي، كوستاريكا، الدانمارك، فلندا، الهند، موريتشيوس، ناميبيا، هولندا، النرويج، البرتغال، جنوب أفريقيا، أسبانيا، السويد، المانيا، المكسيك، واليابان، وأربعة أعضاء مشاركين وهم، مؤسسة الصحافة الدولية (IPI) ، والبرلمانيون من اجل العمل العالمي (PGP) مؤسسة حقوق الإنسان لدول أميركا والشفافية الدولية (TI) كما أن لمؤسسة ايدبا إهتماماً خاصاً بالعالم العربي أنطلق في العام 1998م، عبر إرسال عدد من "البعثات الإستكشافية"، وتُوج هذا النشاط بعقد مؤتمر إقليمي في العاصمة السويدية، ستوكهولم في 1999م . وفي سنة 2003 بدأت بنشر دراسات مختصة حول عدد من المواضيع المرتبطة بالديمقراطية في ثلاثة بلدان عربية هي الأردن واليمن ومصر. وركزت في هذه الدراسات وبالتعاون مع منسق إقليمي مقيم في بيروت، وبمشاركة "شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) ، على (أ) القوانين

والنظم الانتخابية. (ب) تعزيز مشاركة النساء السياسية. (ج) الأحزاب السياسية. (3) كما نشرت في سنة 2000 ملخصاً لوقائع مداولات الطاولة المستديرة التي حضرها خبراء من ست دول عربية، تونس، لبنان، المغرب، مصر، الاردن، اليمن. وقد قمت بزيارة مقر ايديا في نيسان/ ابريل 2005، وعقدت إجتماعاً حضره عدد من العاملين في المؤسسة: كارين فوغ *Karen Fogg* الأمينة العامة ومساعدتها ورئيس دائرة المشاريع ما سيمو توماسولي ومنسق البرامج الرئيسي اوزياس تونغورا وغيرهم

وقد قمت بتقديم شرح مقتضب لمشروع تقرير حالة الديمقراطية، وأجبت على عدد من الأسئلة، ثم دخلنا في حوار متشعب حول المؤشرات.

وأول ما أسترعى إنتباهي أن ايديا تفضلّ التقويم الكيفي على البيانات الكمية في قياس الديمقراطية في البلدان التي تدرسها. وقد شرحت الأمينة العام وجهة نظرها بقولها أن النسب المئوية والأرقام والجداول الأحصائية كثيراً ما تخفق في إعطاء صورة حيه ومتحركة عن الأوضاع داخل البلد صاحب الشأن. وتخلق الأرقام الحسابية تبعاً لذلك إنطباعاً خاطئاً عن كيفية ممارسة الديمقراطية ودرجة حضورها أو غيابها. أما التحليل السياسي المستند إلى مؤشرات دقيقة فهو وحده قادر على التقاط الشروط المسبقة للديمقراطية، ووصف عملية بناء الديمقراطية كمسار في إطار الأنظمة السياسية والمؤسسات.

ونتيجة هذا الحوار حصلت لدي قناعة أن مؤشرات ايديا تصلح لأن تكون نموذجاً لإستخدامه من قبل منظمات المجتمع المدني سواء في إعداد تقارير حول بلد معين أو في محاولة إيجاد أداة مباشرة لتقويم فعالية العمل الديمقراطي على أكثر من صعيد. وقد وافقت المؤسسة في إطار الإجتماع المذكور أعلاه على إستخدام مؤشراتنا من قبل "تقرير حالة الديمقراطية في البلدان العربية"، أو تعديلها بما يتلاءم مع أوضاعنا ، وذلك بعد التنويه بالمصدر الأساسي.

(3) تقرير موجز عن مشروع الديمقراطية في العالم العربي، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 2004م،

فما هي هذه المؤشرات؟ وما هو المنهج الذي يحدّد مضامينها وتوزع عناصرها⁽⁴⁾؟ تقوم منهجية مؤشرات المؤسسة السويدية على ضرورة إجراء تقييم للديمقراطية إنطلاقاً من التطورات التي حدثت في عدد من القارات منذ أنهيّار الأتحاد السوفياتي. وأتت هذه المؤشرات تلبية للريبة في تقديم "حسن أداء" الديمقراطية الجديدة أو الناشئة، "وقياس مدى التقدم الذي تم إحرازه بالفعل"، ثم تحديد المشكلات التي تعانيها "الديمقراطيات الحديثة الناشئة".

بكلمات اخرى، تمخّضت هذه الموجه الجديدة عن أنظمة متعددة تدعى إنتسابها إلى العمل الديمقراطي ومؤسساته، غير أنها لم تكن في معظم الأحيان قادرة على تجاوز الاعلان الرسمي البحت، بدون الإهتمام بالأداء الفعلي وتوخي الأستجابة للمعاناة اليومية للمواطنين. تقول نشرتها في طبعتها العربية: "وأصبح المواطنون يشعرون في جميع البلدان بأن الكثير من القرارات الهامة والخاصة بتحسين أسلوب معيشتهم لم تعد ضمن قدرة الحكومات المنتخبة، بل خرجت إلى ما وراء حدود الدولة: إلى المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، وأصبحت تخضع لضرورات العولمة والأسواق العالمية"⁽⁵⁾ وتقول أن الهدف من مؤشراتنا الجديدة يخدم عدداً من الأهداف بالنسبة إلى مواطني الدولة التي يتم فيها التقييم:

- 1 - المساهمة في رفع وعي الجمهور بطبيعة الديمقراطية ومعاييرها .
 - 2 - تحديد نقاط الضعف والقوة عبر تقديم دليل منتظم لأراء الجمهور حول كيفية الحكم الذي يخضع له.
 - 3 - الإسهام في الجدل العام حول الإصلاح وتحديد أولوياته.
 - 4 - تقديم أداة لإجراء تقييم فعالية الإصلاح السياسي⁽⁶⁾ .
- وتمت صياغة هذه المؤشرات لتتطبق على "البلدان المتطورة أو النامية أو الديمقراطية الإنتقالية" على حد سواء.

IDEA Hand book on Democracy Assessment Kluwer Low international, the Hague-London-New York, 2002 ⁽⁴⁾

⁽⁵⁾ ايديا، تقييم الديمقراطية، د.ت.ص 1.

⁽⁶⁾ المصدر نسخة ص 5

وتعمد هذه المؤشرات إلى الإنطلاق من مبادئ الديمقراطية الأساسية المتمثلة في سيطرة الشعب على القرار العام الذي تتولاه مؤسسات معينة، و"المساواة بين المواطنين في ممارسة تلك السيطرة". ولكي يتم تحقيق هذين المبدأين (سيطرة الشعب ومساواة المواطنين) لا بد من وجود قيم توسطة *Mediating values* لتجسيد هذين المبدأين من الناحية العملية. وتتمثل هذه القيم في كل من: المشاركة، التفويض، التمثيل، المسؤولية، الشفافية، الإستجابة والتضامن. وتتطوي هذه القيم على "متطلبات" *Requirements* أو مستلزمات لكي تصبح قابلة للقياس. وتكون هذه المستلزمات الإجراءات العملية التي يمكن إتباعها أو الإجراءات التي تؤدي إلى إضفاء الصفة العملية على هذه القيم. أما المؤسسات فهي الوسائل والأدوات التي يؤدي إستعمالها وإستخدامها إلى تحقيق هذه القيم التوسطة.

* فيما يلي رسم إيضاحي لترابط هذه العملية الثلاثية:

القيم التوسطة	المتطلبات/ المستلزمات	وسائل التطبيق / المؤسسات
المشاركة	- الحق في المشاركة - الامكانيات والقدرة على المشاركة - المؤسسات الخاصة بالمشاركة - ثقافة خاصة بالمشاركة	- نظام الحقوق السياسية والمدنية - الحقوق الإقتصادية والإجتماعية - الإنتخابات، الأحزاب، المنظمات غير الحكومية - تعليم المواطن
التفويض	- مصادقة الدستور - إختيار البرامج وأصحاب المناصب - سيطرة الموظفين التنفيذيين المنتخبين - على الموظفين التنفيذيين غير المنتخبين	- الإستفتاءات - إنتخابات حرة ونزيهة - أنظمة خضوع للمسؤولين المنتخبين
التمثيل	- نظام تشريعي يمثل التيارات الرئيسة للرأي العام - تمثيل كافة المؤسسات العامة للتركيبة الإجتماعية للمقترعين	- نظام إقتراعي وحزبي - قوانين ضد التمييز - سياسات واضحة لدعة حقوق الأقلية (<i>affirmative action policies</i>)
المسؤولية أو المساءلة	- خطوط واضحة للمسؤولية القانونية والمالية والسياسية للتأكد من الاداء الفعال والامين للخدمة العامة ونزاهة القضاء	- حكم القانون وفصل السلطات - وجود عملية محاسبه مستقلة - وجود معايير قانونية قابلة للتطبيق

- وجود سلطات تدقيق برلمانية فاعلة		
- تشريع حرية المعلومات - وسائل إعلام مستقلة	- خضوع أعمال الحكومة لمراقبة تشريعية وجماهيرية	الشفافية
- اجراءات منتظمة ومفتوحة للأستشارة العامة - إصلاح قانوني فعال - قرب الحكومة المحلية من الشعب	- إمكانية وصول الحكومة إلى الناخبين والقطاعات المختلفة للرأي العام عند صياغة السياسات وتنفيذها أو عند تقديم الخدمات	الإستجابة
- تعليم الحقوق المدنية وحقوق الانسان - القانون العالمي لحقوق الانسان - الامم المتحدة والوكالات الاخرى - المنظمات غير الحكومونية الولية	- التسامح خلال الخلافات الداخليه - دعم الحكومات الديمقراطية الخارجودعم كفاح الشعوب من اجل الديمقراطية	النضمان

من هنا فإن مبدأي سيطرة الشعب و المساواة السياسية يشكلان المنطلق الأساسي لصياغة منهجية تقويم الديمقراطية. أما كيفية تحويل هذين المبدأين إلى عمليات حية فلا بد من النظر في المستلزمات المشتقة من القيم التوسيطية التي تتيح عبور المبدأ من عالم المفاهيم إلى أرض الواقع العملي. فالمساءلة مثلاً معناها أن الذين يحتلون مناصب عامة يتحملون مسؤولية أعمالهم وتجري محاسبتهم إذا أساءوا التصرف، أو أهملوا القيام بواجباتهم كاملة أو أخفقوا في الإضطلاع بمسؤولياتهم. أي أن المحاسبة أو المساءلة تتم بعد القيام بعمل ما. أما الأستجابة فتتطوي على وجود إجراءات منتظمة لإستشارة الرأي العام وأصحاب المصالح قبل إقرار سياسة ما أو إحداث تشريع جديد بحيث يكون مضمون القرار أو التشريع يعكس إلى حد بعيد أولئك الذين يعينهم الأمر، أو يطالهم تطبيقه.

ويجري التقويم وفق إطار رباعي ينقسم إلى أربع عشرة منظمة في أربع مجموعات أو كتل. أما الإطار الرباعي فيضم: 1- المواطنة، القانون والحقوق. 2- الحكومة تمثيلاً ومحاسبة أو مساءلة. 3- المجتمع المدني والمشاركة الشعبية. 4-

الديمقراطية في العالم الأوسع. فتحت البند الأول تدرج المواضيع التالية: مفهوم المواطنة والجنسية الوطنية ، حكم القانون، الحقوق المدنية ، الحقوق الإقتصادية والإجتماعية. والسؤال الذي يطرحه التقويم حول بند المواطنة هو التالي : "هل ثمة إتفاق عام حول المواطنة المشتركة بدون تمييز؟"، وللإجابة على السؤال تقترح المنهجية القيام بالعمليات التالية:

1 - الحصول على قاعدة معلومات ذات صلة بالموضوع مثل فحص القوانين التي تحكم الحصول على الجنسية، ومن هو مؤهل لذلك، والأنظمة المتبعة والمدة الزمنية للحصول عليها. ثم هل يوجد تمييز بين المواطنة الجزئية والمواطنة الكاملة أو بين الرجال والنساء في كيفية الحصول عليها. ثم الانتقال بعد ذلك لمعاينة كيفية تطبيق هذه القوانين عملياً بنزاهة وبدون محاباة. وبعد هاتين العمليتين ، التأكد من وجود مؤشرات سلبية حول إقصاء فئات معينة، أو إدخال تصنيف من نوع مواطنة من الدرجة الثانية الخ ويمكن الحصول على هذه المعلومات مباشرة إذا توفّر فريق عمل محلي قادر على إستخلاص معطيات محددة أو عبر الإستناد إلى بيانات وتقارير مؤسسات عالمية مثل هيئة العفو الدولية أو منظمات الأمم المتحدة.

وقد طبقت المؤسسة السويدية ، ايديا، منهجيتها هذه على ثماني دول هي بنغلادش، والسلفادور، وايطاليا، وكينيا، ومالاوي، ونيوزيلندا، والبيرو، وكوريا الجنوبية. وقام مواطنون من هذه الدول بإجراء التقويم بانفسهم (7). ويقول محرر التقرير النهائي أن الأسئلة صيغت وفق نمط يسمح بإجراء المقارنة النسبية ، عاكسة بذلك المفهوم القائل أن الديمقراطية هي تدرجية، أي ليست كل شيء أو لا شيء. ويبدأ التقرير عن بنغلادش، مثلاً، بمقدمة مقتضبة عن الوضع الإقتصادي والسياسي والثقافي والإجتماعي للبلاد مع لمحة مختصرة عن تاريخها منذ نيلها الإستقلال، مع التشديد على تاريخها السياسي في ميدان الديمقراطية. ثم يورد التقرير جدولاً لمؤشرات

(7) أنظر *IDEA, the status as Democracy. Democracy Assessment in Eight Nations Around the world, kluwer Law international, the Hague-London -New York, 2002*

بنغلادش الإجتماعية - الإقتصادية نقلاً عن آخر تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة . ويضم الجدول المذكور أرقاماً محددة حول الدخل القومي ، عدد السكان، معدل نمو السكان، دخل الفرد، الديون الخارجية، نفقات الدفاع، الإنفاق على الخدمات الإجتماعية، متوسط العمر المتوقع، محو الأمية وغيرها. ثم يشرح التقرير بعد ذلك بالإجابة على أسئلة المؤشرات التي ذكرناها سابقاً. ولا تتعدى الإجابة عن كل مؤشر أكثر من ثلاث فقرات، تصف كل ما يتعلق بحقوق المواطنين، السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية. فتحت البند أو المؤشر الرابع عشر والذي يتناول "الأبعاد الدولية للديمقراطية"، تبدأ الإجابة كما يلي: "أن إعتقاد لبنغلادش على المعونات الخارجية يضعف وضعها الدولي... " ولكنه يشير من ناحية أخرى أن لبنغلادش "سجلاً في مناهضة التمييز العنصري (جنوب أفريقيا)، ومساندة الفلسطينيين، والمساهمة في عمليات السلام للأمم المتحدة والعمل على إستعادة الديمقراطية. وتدل عضويتها مؤخراً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الإحترام الذي تلقاه في الخارج".

وبعد أن قدم التقرير كل دولة على حدة عمد في النهاية إلى إجراء مقارنات فيما بينها. ففي حقل معاملة الأقليات تقدم الدراسة قوائم عن وضع الأقليات في كل بلد، وفق التصنيفات الآتية: نوع أو نمط الأقلية: من سكان البلاد الأصليين، دينية أو أقلية قومية، نسبتها العددية مقارنة بمعدل مجموع السكان، توزعها الجغرافي، وضعها القانوني / السياسي ، هل هي خاضعة للتمييز في الوقت الحاضر ، أم خضعت للتمييز في الماضي.

وبعد التّمعن في منهجية المؤسسة السويدية وإجراء حوار مع عدد من المسؤولين في أقسامها وإدارتها، تجد هذه الدراسة أن قسم المؤشرات الثاني المتعلق بالمجتمع المدني والذي أشرنا إليه في المقدمة سيعتمد المنهجية نفسها مع إجراء بعض التعديلات المرتبطة بالأوضاع العربية الخاصة.

6 - مؤسسة برتلزمان Bertelsmann Foundation

عقد كاتب الدراسة في الرابع عشر من شباط / فبراير 2005 سلسلة من الاجتماعات مع عدد من المسؤولين والباحثين في مؤسسة برتلزمان الألمانية في مقرها وذلك بناءً على القرار الذي اتّخذه فريق عمل "تقرير حال الديمقراطية في البلدان العربية"، وذلك أثناء إجتماعنا الذي أُنقِد في بيروت على إمتداد يومي 2-3 كانون الثاني / يناير 2005. وبعد أن أُجريت الإتصالات مع بعض المسؤولين في المؤسسة وشرحت لهم أهداف فريق العمل لإعداد مؤشرات الديمقراطية العربية، سافرت إلى ألمانيا وعقدت بُناءً على ذلك إجتماعاً في الصباح ضم كلاً من مديري برنامج العلاقات الدولية في المؤسسة الدكتور هوكا هارتمان والسيدة سبينا دونر رئيسة البرنامج، إضافة إلى كريستشيان بيتر هانلت محرر تقرير الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية الذي يصدر عن المؤسسة وإنضم إلى الإجتماع بعد الظهر الدكتور مارتن بروسيس *Martin Brusis* الباحث في مؤسسة برتلزمان ورئيس مركز دراسات السياسة التطبيقية في جامعة ميونيخ الألمانية. والجدير بالذكر أن المؤسسة والمركز يتعاونان في حقول متعددة وينسقان أعمالهما لنشر الأبحاث وإعداد برامج البحث. وقد تركّز النقاش في جلسات الصباح وبعد الظهر على فكرة صياغة مؤشرات عربية وكيفية الإستفادة من منهجية المؤسسة والمقاييس التي تتبعها في مؤشراتها التي تقع تحت عنوان *Bertelsmann transformation index* أو مقياس برتلزمان للتحوّل. وتولّى الذين حضروا الإجتماع شرح العناصر الثلاثة التي يتكوّن منها المقياس أو يدور حولها في صياغته النهائية. وهذه العناصر هي (1) مقياس وضع الديمقراطية *status index*, (2) مؤشرات إتجاهات الديمقراطية *index*, (3) مقياس إدارة الديمقراطية *management index*.

وخصّصنا جلسة بعد الظهر في معظمها للوضع العربي وإمكانية تحوّل إلى الديمقراطية، وكيفية صياغة مؤشرات لقياس هذا التحوّل، وقبل تلخيص النقاط الأساسية لمقياس التحوّل المذكور وتبرير إستخدامها في مؤشراتنا العربية، أرى أن من المفيد إيراد بعض المعلومات الأساسية المتعلقة بالمؤسسة وكيفية عملها.

تأسست برتلزمان في 1977 من أجل تأمين قاعدة معلومات حول العوامل التي تؤدي إلى نجاح أو فشل بعض المجتمعات في التحول السلمي والطوعي إلى الديمقراطية، وذلك عبر تسهيل عملية إستخلاص الدروس المستندة إلى معطيات عينية من قبل صانعي القرار، إضافة إلى الإسهام في تحسين إستراتيجيات المستقبل. وتؤدي هذه المؤسسة عملها في هذا المجال بالتعاون مع مركز أبحاث السياسة التطبيقية *center for Applied Policy Research* في جامعة ميونيخ الألمانية .

وإضافة إلى الهدف المذكور أعلاه، تعتبر المؤسسة أن إسهامها الرئيسي يتم في حقل جديد كلياً بالمقارنة مع مراكز أبحاث شبيهة مثل بيت الحرية *Freedom House* في الولايات المتحدة، أو *(IDEA)* أيديا في السويد. وهذا الحقل هو صياغة مؤشرات لقياس كيفية إدارة التحول أو الانتقال إلى الديمقراطية، أي قياس أداء قيادة السلطة السياسية وكيفية تعاملها مع متغيرات التحول الديمقراطي. ويعني ذلك في محصلة الأمر التركيز على الدول والمجتمعات التي لم تصبح بعد ديمقراطية على نحو كامل، أو تلك التي لما تزل تبذل جهودها من أجل بناء ديمقراطية مبنية على إقتصاد السوق. ولا بد من التشديد في هذا السياق، أن المؤشرات تربط على نحو تلقائي بين الديمقراطية السياسية، وحرية الأعمال وإقتصاد السوق، معتبرة أن الأولى لا تقوم بدون الأخرى، والعكس بالعكس. غير أنها من جهة أخرى تأخذ في عين الاعتبار معايير العدل الإجتماعي والفرص الإقتصادية المتساوية ووجود نظام خدمات إجتماعية متطور. ويدمج المقياس العام بين ترتيب تقويمات نوعية *qualitative* ومحصلات كمية *quantitative* لآداء مئة وستة عشر بلداً في مرحلة نمو أو انتقال نحو الديمقراطية. كما تقيس المؤشرات الوضع الراهن للديمقراطية و

إقتصاد السوق في بلد معين وإتجاهات التطور عبر مرحلة تغطي خمسة أعوام بكاملها، ثم تعرج على نوعية هذا الأداء كما مر معنا سابقاً. وتعتبر المؤسسة أن لمقياسها مصداقية نابعة من طريقة وزنها لكل مؤشر، والمعايير التي يقوم عليها كل

مؤشر على حدة. كما ترى أن مقياسها يؤدي إلى إنخفاض نسبة الخطأ وذلك بزيادة عدد الأسئلة وتوزيعها عبر مواضيع متشعبة تتعدى الحقل السياسي أو الانتخابي البحث.

وفيما يلي عرض موجز لهذه المؤشرات وكيفية وزنها واستخدامها (8) يهدف مقياس برتلزمان إلى تحليل كيفية ومدى سعي البلدان النامية والتي في طور الانتقال لتوجيه التغيير الاجتماعي العام نحو "الديمقراطية الدستورية واقتصاد سوق يتحلى بالمسؤولية الاجتماعية".

ويتكون المقياس من معيارين لترتيب قيمة المؤشرات *Ranking*, ومؤشر عام لقياس التوجهات المستتدة إلى تحليل معمق لوضع (119) بلداً. وتبين سلسلة الترتيب أو المنزلة حال تطور الديمقراطية واقتصاد السوق في بلد معين (مقياس الوضع)، إضافة إلى الأداء الإداري لقيادة البلد السياسية (مقياس الإدارة). أما مؤشر الأتجاه فيصف التوجه العام لتطور البلد الديمقراطي والاقتصادي. ويقتصر المقياس على الدول التي لم تصبح بعد ديمقراطية أو تتمتع باقتصاد حر على نحو كامل.

مفاهيم التحليل والقياس

يعتبر المقياس أن الديمقراطية الدستورية هي حكم القانون وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث توازن وتضبط بعضها بعضاً. كما أن الديمقراطية تتعزز عبر تمثيلها للمصالح المتعددة والثقافية السياسية. كما أن مفهوم اقتصاد السوق الذي يتحلى بالمسؤولية الاجتماعية لا يقتصر على الأسواق الحرة وحقوق الملكية، بل يتعدى ذلك إلى العدالة الاجتماعية، والمسؤولية والقدرة على الثبات والاستمرارية. وهكذا فإن هناك مقياساً واحداً يدمج بين الديمقراطية واقتصاد السوق وهو مقياس الوضع الحالي *status index* ويرمز إلى الديمقراطية القائمة على اقتصاد السوق.

ولا تعني التنمية مجرد النمو الاقتصادي بل تشمل أيضاً القضاء على الفقر جنباً إلى جنب مع توسيع حرية العمل والإختيار لأكبر عدد ممكن من السكان. ولذلك

(8) انظر Bertelsmann Transformation Index 2006 version 7.12.04.

يغدو التحوّل هنا عملية تغيّر إجتماعي، موجّهة سياسياً وشاملة، وهي الإنتقال من نظام سلطوي في إتجاه ديمقراطية قائمة على إقتصاد السوق.

وتبرز في هذا المجال أهمية قياس الأداء الفعلي لأولئك الذين يضطلعون بمهمات الإنتقال أو الأشراف على مراحلها. ولذلك يوجد مقياس مفرد للأداء الإداري وهو يشير إلى أداء القيادة السياسية وقدرتها ومدى محاسبتها أو مساءلتها. ولا تعني القيادة السياسية الحكومات والنخب السياسية فقط، بل تشمل الهيئات غير الحكومية التي تلعب دوراً مهماً ومتزايداً في عملية التحوّل. وبكلمات أخرى إجراء تقييم لما أصبح يعرف بالحكم الجيّد وفق معايير تبدأ بإتباع سياسات تتسجم مع بناء ديمقراطية ذات إقتصاد حر، وتدير التطور والتحوّل بفعالية وتستخدم الموارد المتوقّرة بكفاءة، وتنشئ إجماعاً حول الإصلاح في المجتمع وتعرف كيف تتعاون مع شركاء لها في المحيط الدولي.

وهكذا يعمد المقياس إلى ترجمة هذه المفاهيم إلى أبعاد، ومعايير وأسئلة.

أما الأبعاد فهي:

1 الديمقراطية.

2 إقتصاد السوق.

3 الإدارة.

4 إتجاه التطور

وينقسم كل بعد من هذه الأبعاد أو العناصر الأربعة إلى معايير، (عددتها الأجمالي 19 معياراً)، وينقسم كل معيار بدوره إلى أسئلة، يبلغ مجموعها خمسة وخمسين سؤالاً. وتقود الأسئلة إلى فتح الباب أمام كتابة تقرير مفصّل ودقيق حول حال الديمقراطية في بلد ما، إضافة إلى الأداء الإداري وإتجاه التطور. ولا بد من الحرص عند كتابة هذه التقرير على دعم كل نسبة أو قيمة رقمية وتفسيرها وتبريرها. وهذا ينطبق على التقارير ككل وذلك من أجل تسهيل إجراء المقارنات عبر البلدان وفهم طبيعة الحكم في كل بلدا فهماً معمقاً.

كيفية إبلاء نسبة أو قيمة معينة

يضمّ مقياس برتلزمان خمسة وخمسين سؤالاً من أجل توزيع النسب الرقمية *numerical Rating* ويتراوح سلم النسب أو المعدلات من 1 الى 4 + أي يضم عشر مستويات موزعة كما يلي:
1 و 1+، -2، 2، +2، -3، 3، +3، -4، و 4.

وتتضوي الأسئلة في إطار معايير محددة مثل حضور مؤسسات الدولة، المشاركة، حكم القانون الخ... كما أن لكل معيار نموذجاً عالمياً يتيح تقديم دليل إضافي لمعنى السؤال والتوصل إلى تخصيص المعدل أو النسبة. فمثلاً تحت معيار "المشاركة السياسية"، يوجد نموذج مثالي مؤاده: "أن الشعب يقرر من يحكم، كما أنه يتمتع بحريات سياسية أخرى".

أما السؤال فهو: " إلى أي مدى يتقرر إختيار الحكام المسؤولين وفق إنتخابات عامة وحرّة ونزيهة؟". ولأجل إجراء قياس رقمي أو عددي للسؤال، يطلب من كاتب التقرير أو الإستبيان إعطاء نسبة معينة لكل من عناصر السؤال التالية:

إلى أي مدى يتقرر إختيار الحكام المسؤولين وفق إنتخابات عامة وحرّة ونزيهة؟	
1 +1	لا تجري إنتخابات على النطاق الوطني
-2 2 +2	تجري إنتخابات أو إنتخابات جزئية، غير أن لها تأثيراً محدوداً على من يحكم
-3 3 +3	تجري إنتخابات عامة ويتم قبولها مبدئياً كوسيلة لملي المناصب القيادية. غير أنه توجد بعض القيود أو الضوابط لمبدأ المساواة. وقد تضم هذه القيود إنكار حق التصويت أو حق خوض الحملة الإنتخابية، قانونياً أو عملياً، لقسم من السكان، وتعهدات متضاربة حول إنتخابات حرّة ونزيهة، ووجود مسؤولين غير منتخبين، أو إنتخابات تعطي إنطباعاً بمجرد تأثير طفيف على النتائج

	السياسية.
-4 4	لا توجد قيود على إجراء إنتخابات حرة ونزيهة

وهكذا يطلب من كاتب التقرير في مرحلته الأولى حول بلد معين إعطاء نسبة محددة لكل عنصر من العناصر كما هو مبين في الرسم السابق. ويمكن أن تكون النسبة كاملة أو واحداً أو أربعة أو إضافة + (أفضل من ...) أو - (أسوأ من ...). ثم يعمد فريق التوجيه عند قراءة التقرير إلى تحويل هذه النسب إلى سلم يمتد من واحد (1) إلى عشرة (10)، أي $1=1$ ، $2=1+$ ، $3=2-$ وذلك لتسهيل جمعها معاً ثم التوصل إلى معدل وسط.

وقد وجدت مقياس برنلزمان مفيداً في عدد من النواحي غير أنه ينطوي على مستويات متعددة تضيع معها القيمة الأساسية المتوخاة من قياس الديمقراطية. وبما أن هدفنا الرئيسي هو التركيز على الديمقراطية في أبعادها الإجتماعية إلى حد ما، فقد رأيت أن أستخدم مؤشرات المقياس التي تتعلق بهذه الناحية مع إيراد بعض الجوانب الإجتماعية المرتبطة بها. ولا بد من الإشارة أن نظرية إقتصاد السوق تسيطر إلى حد بعيد على القسم الثاني من المقياس، وهي نظرية تحتل الأخذ والرد، غير إنها في هذا السياق تربط ربطاً محكماً بين إقتصاد السوق والنظام الديمقراطي، الأمر الذي زاد ترددي في تبنيته كما هو، علاوة على أن مراميه البعيدة تخرج عن الهدف المحدد الذي وضعناه نصب أعيننا، وهو العمل الديمقراطي بغض النظر عن طبيعة النظام الإقتصادي. وبآية حال، أجد أن هذه النقطة تحتاج إلى مزيد من البحث والنقاش وذلك بغية التوصل إلى توافق عام حول مدى أهمية إبراز الترابط بين إقتصاد السوق والعمل الديمقراطي وأنظمته.

مؤشرات الديمقراطية العربية

قادنا العرض السابق لعدد من مقاييس المؤشرات التي جرى تطويرها لقياس الديمقراطية في عدد من بلدان العالم، وبناء على مفاهيم متقاربة أو متشابهة.

وأصبحنا الآن في وضع يسمح لنا التقدم بتوصيات محددة لإختيار المقاييس التي تتجاوب مع أوضاعنا الخاصة ضمن المفهوم العام للديمقراطية كما ترسخت أنظمة وممارسة عبر أحقاب تاريخية طويلة وفي أعداد متزايدة من البلدان.

وكانت تمت الإشارة في مقدمة هذه التقرير أن المؤشرات التي سيتم إقتراحها ستقسم إلى ثلاث مجموعات حيث يتولى مهمة تطبيق كل منها فريق عمل محدد أو لجنة مختصة. وهذه المجموعات هي التالية:

إستبيانات الرأي العام إستناداً إلى قياس الحرية في البلدان العربية الذي أستخدمه تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 وذلك كنقطة إنطلاق نحو توسيع إطاره ليشمل مجمل الدول العربية. وكان القياس نتيجة تصميم فريق التقرير المذكور "بالتعاون مع بعض مؤسسات قياس الرأي العام المشهود لها في البلدان الراحية" (9) ورغم أنه أقتصر على خمس دول عربية (الجزائر، الأردن، فلسطين، لبنان، والمغرب)، فإن إمكانية إعتماده كمنطلق لقياس أعم تخضع للأسس ذاتها التي صاغ بها مقياسه، إلا وهي التعاون مع مؤسسات قياس الرأي العام في عدد من الدول العربية. وقد أوردنا المجموعة الأولى مع مقدمات شرحها وتبيان أبعادها كما صاغها أصحاب التقرير.

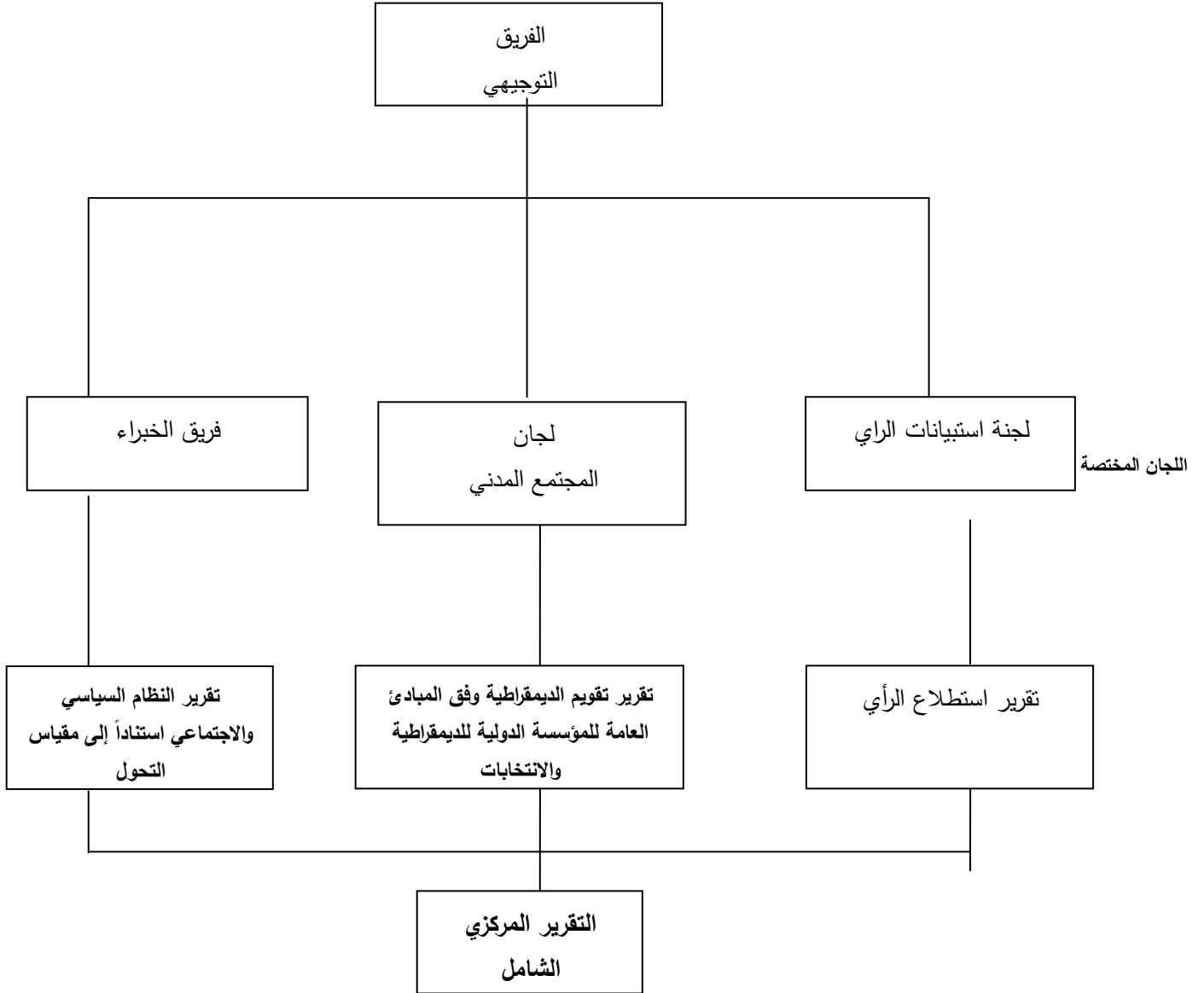
أما المجموعة الثانية فستكون من مقياس الديمقراطية الذي صاغته المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في السويد. وتضم المجموعة الثالثة مقياس النظام السياسي والإجتماعي إستناداً إلى مقياس التحول لمؤسسة برتلزمان الألمانية.

أما الناحية العملية التي تجري بواسطتها عملية تطبيق هذه المؤشرات وصياغة تقارير حول نتائجها ومؤداها فتم وفق التسلسل التالي: يقوم الفريق التوجيهي الأساسي بتوزيع المهام على لجان عمل إختصاصية، فيجري تكليف لجنة إستبيانات الرأي بأعداد الخطوات اللازمة للتوصل إلى صياغة تقريرها، وتضطلع لجان المجمع المدني بأعداد الخطوات اللازمة بالنسبة إلى مجموعة المؤشرات الثانية، ويتولى فريق

(9) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، ص 182.

من الخبراء إعداد تقرير مجموعة المؤشرات الثالثة. ثم يقوم الفريق التوجيهي بدراسة التقارير وتحويلها إلى تقرير موحد.

وفيما يلي رسم توضيحي لكيفية تطبيق الخطة المذكورة أعلاه



ملاحظة هامة

يتضمن التقرير أربعة عشر صفحة متصلة (ص 182 - 195) * مصورة من تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 من أجل الإستفادة من الإستبيان الذي تم في إطار تقرير التنمية البشرية . وتشكل هذه الصفحات ملحق 1 : " قياس الحرية في البلدان العربية " .

هذه الصفحات يصعب دمجها بالتقرير المكتوب كما أنه لا يستحسن ذلك لإعتبارات حقوق النشر . ولذلك يمكن الرجوع إلى هذه الصفحات في تقرير التنمية الإنسانية العربية في الموقع www.undp.org يوجد علي الرابطة .
<http://www.rbas.undp.org/ahdr.cfm> يتم البحث عن التقرير في (AHDR Reports 2004)

¹ * جاءت هذه الصفحات في التقرير المكتوب بخط اليد بشكل الصفحات من (30 - 43)

القسم الثاني: تقويم الديمقراطية/قسم المجتمع المدني

فيما يلي إطار شامل للتقييم وأسئلة تتناول جميع مظاهر الحياة الديمقراطية. وهي تبدأ بحقوق المواطن ثم تتناول قضايا التمثيل والمحاسبة في الحكومة والمظاهر الأخرى المختلفة للمجتمع المدني وتنتهي بالبعد الدولي للديمقراطية. ولقد تمت صياغة جميع الأسئلة بصيغة مقارنة (كم؟ إلى مدى؟ الخ) تمشياً مع إعتقادنا بأن الديمقراطية تقاس من خلال الدرجة التي تصل إليها، وهي ليست حالة تتصف بالوجود أو العدم، بإمتلاك الديمقراطية أو عدم إمتلاكها.

إطار التقييم:

القائمة الكاملة لأسئلة البحث

أولاً: المواطنة والقانون والحقوق

1- القومية والمواطنة

هل يوجد إتفاق عام حول المواطنة المشتركة بدون تمييز؟

أ. ما مدى شمولية الأمة السياسية ومواطنة الدولة لجميع الذين يعيشون على أرضها؟

ب. إلى أي مدى يتم إقرار بالإختلافات الثقافية؟ وإلى أي مدى يتم حماية الأقليات؟

ج. ما مدى الإجماع حول الترتيبات الدستورية وحدود الدولة؟

د. إلى أي مدى توفر الترتيبات الدستورية والسياسية الإعتدال والمصالحة للقطاعات

الرئيسية في المجتمع؟

هـ. إلى أي مدى تتسم الإجراءات الخاصة بتعديل الدستور بالشمولية وعدم الإنحياز؟

و. ما الإجراءات التي يتم إتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها

عنيا في هذا المجال، وما درجة الأولوية السياسية والدعم العام لها؟

2- سيادة القانون والوصول إلى العدالة

هل تخضع الدولة ويخضع المجتمع بإستمرار للقانون؟

- أ- ما مدى سيادة القانون في جميع أنحاء البلاد؟
- ب- إلى أي مدى يخضع جميع أصحاب المناصب الرسمية لحكم القانون ولأحكام شفاقة عند القيام بمهامهم.
- ج. ما مدى إستقلالية المحاكم والقضاء عن السلطة التنفيذية، وما مدى إستقلاليتها عن جميع انواع التدخلات؟
- د. إلى أي مدى يتاح للمواطنين الوصول إلى العدالة بدرجة متساوية ومضمونة؟ وما مدى الإصلاح المتوقع في حالة وجود سوء في الإدارة؟
- هـ. ما مدى إحترام العدالة الجنائية ونظام القضاء الجزائي لقوانين غير منحازه ومعاملة عادلة في محاكماتها؟
- و. ما مدى الثقة التي يضعها الجمهور في النظام والقانون في تحقيق عدالة نزيهة وفاعلة؟

ز. ما الإجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الاولوية السياسية والدعم العام لها؟

3- الحقوق المدنية والسياسية

هل تتوفر الحقوق السياسية والمدنية بشكل متساو للجميع؟

- أ. ما مدى الحماية التي يتمتع بها الشعب ككل ضد الانتهاكات الشخصية، أو الخوف من مثل هذه الانتهاكات؟
- ب. ما مدى الفعالية والمساواة في حماية حرية الحركة والتعبير والانتماء والتجمع؟
- ج. ما مدى توفر وضمان حرية الجميع في ممارسة ديانتهم الخاصة واستعمال لغتهم وثقافتهم الخاصة؟

- د. ما مدى الحماية التي يتمتع بها الأفراد والمجموعات التي تعمل من أجل حقوق الإنسان من الإضطهاد والتخويف؟
- هـ. ما الإجراءات التي يتم إتخاذها إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الاولوية السياسية والدعم العام لها؟

4- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

هل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مضمونة بشكل متساو للجميع؟

أ. إلى أي مدى تتوفر حرية الوصول للعمل أو الضمان الاجتماعي للجميع دون إستثناء؟

ب. ما مدى فعالية ضمان وجود الحاجات الاساسية للحياة ومن ضمنها الغذاء الكافي والسكن والمياه النظيفة؟

ج. إلى أي مدى تتم المحافظة على صحة السكان في جميع مجالات الحياة ومراحلها؟

د. ما مدى شمولية حق التعليم، بما في ذلك التعريف بحقوق المواطن وواجباته؟

هـ. ما مدى حرية نقابات العمال، وغيرها من الجمعيات الخاصة بمجال العمل، في تنظيم وتمثيل مصالح أعضائها؟

و. ما مدى جدية وشفافية الاحكام الخاصة بإدارة الشركات، وما مدى الفعالية التي يتم فيها تنظيم الشركات من أجل خدمة مصالح الجمهور؟

ز. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الاولوية السياسية والدعم العام لها؟

ثانيا - الحكومة تمثل الجميع وتخضع للمحاسبة

5 - إنتخابات حرة وعادلة

هل تعطي الانتخابات للشعب سيطرة على الحكومة وسياساتها؟

أ. إلى أي مدى يخضع التعيين في المناصب الحكومية والتشريعية لانتخابات تنافسية شعبية، وإلى أي مدى تؤدي الانتخابات في الغالب إلى تغيير الاحزاب الحاكمة او الاشخاص؟

ب. إلى أي مدى تتوفر اجراءات التسجيل والتصويت لجميع المواطنين بصورة شاملة، وما مدى الاستقلال الذي تتمتع به عن الحكومة وسيطرة الاحزاب، وما مدى خلو الانتخابات من التخويف والفساد؟

ج. ما مدى عدالة الاجراءات المتبعة في تسجيل المرشحين والاحزاب، وما مدى توفر إمكانية الوصول إلى وسائل الاعلام ووسائل أخرى للاتصال مع الناخبين بصورة عادلة؟

د. ما مدى فعالية الاختيار الذي يوفره النظام الانتخابي والحزبي للناخبين، وما مدى المساواة في احتساب اصواتهم. وما مدى انعكاس تكوين السلطتين التشريعية والتنفيذية على الخيارات التي يتخذونها؟

هـ. إلى أي مدى يعكس النظام التشريعي التكوين الاجتماعي للناخبين؟

و. ما نسبة التصويت، وما مدى قبول نتائج الانتخابات من جميع القوى السياسية في البلاد وخارجها؟

ز. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال ، وما درجة الاولوية السياسية والدعم العام لها؟

6- الدور الديمقراطي للاحزاب السياسية

هل يساعد النظام الحزبي في توفير الديمقراطية؟

أ. ما مدى الحرية التي تتمتع بها الاحزاب في تشكيلها وتنظيم الاعضاء فيها والقيام بالحملة الانتخابية للمناصب؟

ب. ما مدى فعالية النظام الحزبي في تكوين الحكومات وإبقائها في الحكم؟

ج. ما مدى الحرية الموجودة لدى احزاب المعارضة والاحزاب غير الحاكمة في تنظيم نفسها في داخل الهيئة التشريعية، وما مدى فعاليتها في المساهمة في محاسبة الحكومة؟

د. ما مدى عدالة وفعالية القوانين التي تحكم النظام الحزبي في النظام التشريعي؟

هـ. ما مدى فعالية الاحزاب في كونها منظمات للاعضاء، وما مدى قدرة الاعضاء على التأثير في سياسة الحزب واختيار الاعضاء؟

و. ما مدى فعالية نظام الحزب المالي في منع خضوع الاحزاب للمصالح الخاصة؟

ز. إلى أي مدى تتخطى الاحزاب التقسيمات العرقية والدينية واللغوية؟

ج. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها
علنيا في هذا المجال، وما درجة الاولوية السياسية والدعم العام لها؟

7 - فعالية الحكومة ومحاسبتها

هل تخضع الحكومة للمحاسبة من الشعب والذين يمثلونهم؟

أ. إلى أي مدى تستطيع الحكومة المنتخبة أن تؤثر في المشاكل الهامة بالنسبة لحياة
ابنائها، والسيطرة عليها؟ وما مدى تنظيمها وتوفر المعلومات التي تمكنها من القيام
بذلك؟

ب. ما مدى الثقة الشعبية المتوفرة في قدرة الحكومة وقيادتها السياسية.

ج. ما مدى الفعالية والانفتاح في عملية النقد والاشراف التي يقوم بها القادة
المنتخبون ووزرائهم على الهيئة الادارية وغيرها من الهيآت التنفيذية.

د. ما مدى وفعالية القوة المتوفرة لدى الهيئة التشريعية من أجل تقديم المبادرات أو
النقد أو تعديل التشريعات.

هـ. ما مدى وفعالية القوة الموجودة لدى الهيئة التشريعية لنقد السلطة التنفيذية
ومحاسبتها .

و. ما مدى شدة الاجراءات المتبعة في الموافقة والاشراف على الضرائب والنفقات
العامة؟

ز. ما مدى شمولية وفعالية التشريعات التي تعطي المواطنين الحق في الوصول إلى
المعلومات الخاصة بالحكومة.

ح. ما الاجراءات التي يتم اتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها
علنيا في هذا المجال، وما درجة الاولوية السياسية والدعم العام لها؟

8 . سيطرة المدنيين على الجيش والشرطة

هل يقع الجيش وقوات الشرطة تحت سيطرة مدنية؟

أ. ما مدى فعالية السيطرة المدنية على القوات المسلحة، وما مدى الحرية التي تتمتع
بها الحياة السياسية من تدخل السلطات العسكرية؟

ب. ما مدى المحاسبة العلنية التي تخضع لها نشاطات الشرطة والخدمات الامنية؟

ج. إلى أي مدى يعكس تكوين الجيش والشرطة والخدمات الامنية التكوين الاجتماعي بصورة عامة؟

د. ما مدى الحرية التي تتمتع بها البلاد من تدخل القوات العسكرية والقوات الخاصة والزعامات وأعمال المافيا الاجرامية؟

هـ. ما الاجراءات التي يتم إتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الاولوية السياسية والدعم العام لها؟

9. الحد من الفساد

هل يخلو المسؤولون العامون من الفساد؟

أ. ما مدى فعالية الفصل بين المناصب العامة، المنتخبة وغير المنتخبة، من الميزات التي تتمتع بها الاحزاب والاعمال الخاصة والمصالح العائلية للذين يحتلون هذه المناصب؟

ب. ما مدى فعالية الترتيبات الخاصة بحماية اصحاب المناصب والجمهور من التورط في الرشوة؟

ج. إلى أي مدى تحد القوانين والاجراءات الخاصة بتمويل الانتخابات والمرشحين والممثلين المنتخبين من خضوعهم للمصالح الطائفية؟

د. ما مدى السيطرة على تأثير الشركات القوية واصحاب المصالح في مجال الاعمال على السياسة العامة، وما مدى إبتعادهم عن التورط في الفساد بما في ذلك خارج البلاد؟

هـ. ما مدى الثقة التي تتوفر لدى الشعب في خلو المسؤولين العامين والخدمات العامة من الفساد؟

و. ما الاجراءات التي يتم إتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الاولوية السياسية والدعم العام لها؟

ثالثا- المجتمع المدني والمشاركة الشعبية

10. وسائل الاعلام في المجتمع الديمقراطي

هل تعمل وسائل الاعلام بطريقة تؤدي إلى دعم القيم الديمقراطية والمحافظة عليها؟

أ. ما مدى الحرية والإستقلال للذين تتمتع بهما وسائل الاعلام عن الحكومة، وما مدى التعددية في ملكيتها، والحرية التي تتمتع بها من الخضوع لحكومات اجنبية أو شركات متعددة القوميات؟

ب. ما مدى تمثيل وسائل الاعلام لمختلف الآراء، وما مدى وصولها إلى الطبقات المختلفة في المجتمع؟

ج. ما مدى الفعالية التي تتمتع بها وسائل الاعلام وغيرها من المؤسسات المستقلة في التحقيق مع الشركات الحكومية والشركات التي تتمتع بنفوذ كبير؟

د. ما مدى الحرية التي يتمتع بها الصحفيون من المضايقات والتخويف والقوانين التي تحدد نشاطهم؟

هـ. ما مدى الحرية التي يتمتع بها المواطن العادي من التدخل في شؤونه الخاصة والتعرض للمضايقات من وسائل الاعلام؟

و. ما الاجراءات التي يتم إتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الاولوية السياسية والدعم العام لها؟

11. المشاركة السياسية

هل توجد هناك مشاركة كاملة في الحياة العامة؟

أ. ما مدى تنوع الجمعيات التطوعية وجماعات المواطنين والحركات الاجتماعية وغيرها، وما مدى إستقلاليتها عن الحكومة؟

ب. ما مدى مشاركة المواطنين في الجمعيات التطوعية والمنظمات الخاصة وفي جميع أشكال النشاطات التطوعية العامة الاخرى؟

ج. ما مدى مشاركة النساء في الحياة السياسية وفي المناصب العامة على جميع المستويات؟

د. ما مدى المساواة في إمكانيات وصول مختلف الطبقات الاجتماعية إلى المناصب العامة وما مدى تمثيلها؟

هـ. ما الاجراءات التي يتم إتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الاولوية السياسية والدعم العام لها؟

12. مدى إستجابة الحكومة

هل تستجيب الحكومة لاهتمامات مواطنيها؟

أ. ما مدى توفر الانفتاح والاجراءات الخاصة بالمناقشات العامة حول سياسة الحكومة وحول التشريعات، وما مدى المساواة التي تتمتع بها المصالح المختلفة في الوصول إلى الحكومة؟

ب. ما مدى سهولة وصول المواطنين إلى ممثليهم المنتخبين؟

ج. ما مدى امكانية الوصول إلى الخدمات العامة، وما مدى جودة ادائها بالنسبة لأولئك الذين يحتاجون اليها، وما الوقت المتوفر للاستشارات وتقديم الخدمات للمستفيدين؟

د. ما مدى الثقة الموجودة لدى الشعب في قدرة الحكومة على حل المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع ومدى قدرتهم في التأثير عليها؟

هـ. ما الاجراءات التي يتم إتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الاولوية السياسية والدعم العام لها؟

13. اللامركزية

هل تؤخذ القرارات في داخل الحكومة على المستوى الافضل بالنسبة للأشخاص الذين يتأثرون بها؟

أ. ما مدى الاستقلالية التي تتمتع بها المراكز الفرعية للحكومة عن الحكومة المركزية؟ وما هي القوة والامكانيات المتوفرة لديها من أجل القيام بمسؤولياتها؟

ب. ما مدى تمتع هذه المراكز الفرعية بسلطات إنتخابية حرة وعادلة، وما مدى توفر الانفتاح والمحاسبة وسرعة الاستجابة في في أعمالها؟

ج. ما مدى تعاون الحكومة في المستويات الاكثر محلية مع شركائها ومع الجمعيات والمجتمعات المحلية في تكوين وتنفيذ السياسات وتقديم الخدمات؟

د. ما الاجراءات التي يتم إتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الاولوية السياسية والدعم العام لها؟

رابعاً: الديمقراطية فيما وراء حدود الدولة:

14. الابعاد الدولية والديمقراطية

هل تسير العلاقات الخارجية للدولة حسب المعايير الديمقراطية؟ وهل هي بعيدة في حد ذاتها عن الهيمنة الخارجية؟

أ. ما مدى الحرية التي تتمتع بها الحكومة في البلاد من الخضوع للمؤسسات الاجنبية الاقتصادية والثقافية والسياسية؟

ب. إلى أي مدى تبنى العلاقة بين الحكومة والمانحين الأجانب على المشاركة، وما مدى الشفافية التي تتميز بها هذه العلاقة؟

ج. ما مدى دعم الحكومة لمعاهدات حقوق الانسان في الامم المتحدة وإحترامها للقوانين الدولية؟

د. ما مدى إحترام الحكومة لالتزاماتها الدولية في تعاملها مع اللاجئين والساعين للجوء السياسي، وما مدى بعدها عن التمييز العشوائي في سياستها حيال الهجرة؟

هـ. ما مدى التناسق أو التساوي في التزام الحكومة بمساندة حقوق الانسان والديمقراطية في الخارج؟

و. ما الاجراءات التي يتم إتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الاولوية السياسية والدعم العام لها؟

إستبانة لتقييم الديمقراطية: نموذج

تحتاج الاجابة بصورة كاملة على الأسئلة المذكورة أعلاه إلى مجموعة من المقيمين الذي يملكون خبرة واسعة مثل تلك الخبرة التي حصلت عليها المؤسسة من جميع الدول التي قامت بإحصائها في الدراسة الرائدة التي قامت بها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات *International IDEA* الا أن هنالك أسلوباً أبسط أو أسلوب "قم بها بنفسك" والذي يعتمد الاجابة على الأسئلة الموجودة في الاقسام المختلفة السابقة بناء على الجدول التالي، الامر الذي يمكن أن تقوم به انت نفسك، بتحديد مستوى اجابتك. ويحتاج هذا الاسلوب المبسط أيضاً إلى قدر معين من المعرفة والاهتمام بالامور السياسية. ومن المحبذ هنا العودة إلى بعض المصادر الرئيسية مثل النصوص السياسية والقانونية، والتقارير الخاصة بالمنظمات المحلية

لحقوق الانسان أو إلى ملفات الجرائد الرئيسية. وستجد أن جميع هذه الاسئلة قد صيغت بأسلوب تظهر فيه الاوضاع بصورة أفضل من الناحية الديمقراطية كلما كان المعدل عالياً.

النموذج

2. سيادة القانون والوصول إلى العدالة

هل تخضع الدولة ويخضع المجتمع باستمرار للقانون؟

أ. ما مدى سيادة القانون في جميع أنحاء البلاد؟

ب. إلى أي مدى يخضع جميع اصحاب المناصب الرسمية لحكم القانون ولاحكام شفافة عند القيام بمهامهم؟

ج. ما مدى استقلالية المحاكم والقضاء عن السلطة التنفيذية، وما مدى استقلاليتها عن جميع انواع التدخلات؟

د. إلى أي مدى يتاح للمواطنين الوصول إلى العدالة بدرجة متساوية ومضمونة؟ وما مدى الاصلاح المتوقع في حالة وجود سوء في الادارة؟

هـ. ما مدى احترام العدالة الجنائية ونظام القضاء الجزائي لقوانين غير منحازة ومعاملة عادلة في محاكماتها؟

و. ما مدى الثقة التي يضعها الجمهور في النظام والقانون في تحقيق عدالة نزيهة وفاعلة؟

ز. ما الاجراءات التي يتم إتخاذها، إن وجدت، لعلاج المشاكل التي تم تحديدها علنيا في هذا المجال، وما درجة الاولوية السياسية والدعم العام لها؟

يطلب منك وضع علامة في كل مربع للإجابة عن كل سؤال في القائمة المرفقة: وسيكون تصنيف الاجابات كما يلي:

عال جداً

عال

وسط أو غير واضح

متدن

متدناً جداً

نعطي مثالاً بالنسبة للسؤال الأول في المجموعة الثانية من الأسئلة: فمثلاً إذا كنت تظن بوجود خروقات جادة لحكم القانون مثل وجود أماكن أو جماعات فوق القانون لا يمكن الوصول إليها وخارجة عن حدود القانون في بلدك يمكن، في هذه الحالة، أن تضع كلمة "متدناً" من أجل تقييم مدى فعالية وممارسة حكم القانون. يتناسب ترقيم المربعات وتوزيعها مع الأسئلة المرتبطة بها في القائمة. ويطلب منك في كل قسم أو مجموعة من الأسئلة أن تحدد ما تعتبره، أولاً: أفضل الصفات، وثانياً: أكثر المشاكل جدية في بلدك من وجهة نظر ديمقراطية، وثالثاً: المقترحات التي تعتقد بوجود تنفيذها لتحسين الأوضاع بالنسبة لهذه المشكلة.

متدناً جداً	متدناً	وسط	عال	عال جداً	
					1.2
					2.ب
					2.ج
					2.د
					2.هـ
					2.و

أفضل الصفات _____

أكثر المشاكل جدية _____

التحسينات المقترحة _____

ويغطي هذا المثال فقط القسم الثاني من إطار المبادئ العامة، ولكن يمكن أن تكرر هذا النموذج مع كل قسم من الأقسام الأخرى بصورة دورية.

القسم الثالث: تقييم النظام السياسي والاجتماعي / قسم الخبراء

الديمقراطية

تميز دراسة الديمقراطية ضمن الإطار المقترح بين (أ) تأسيس قواعد عمل تمكن مراقبتها بالنسبة إلى الديمقراطية أو اقتصاد السوق، و (ب) والدرجة التي أضحت فيها كل منهما متأسلاً ومقبولاً في المجتمع المعني. غير أنه رغم تفاعلها، فقد جرى الفصل بينهما لأسباب منهجية، حيث تطرح أسئلة منفصلة حول كل منهما.

ويجري التقييم في هذا المجال ضمن نطاق يمتد من الأنظمة التسلطية، مروراً بأنظمة شبه تسلطية، ووصولاً إلى أنظمة ديمقراطية ناقصة *defective* وديمقراطيات متماسكة. وثمة مجموعتان من الأسئلة تطرح لقياس نوعية الحريات السياسية التي تقترب من نموذج مثالي للتقدم نحو الديمقراطية.

وتتناول المجموعة الأولى العناصر الوظيفية الأساسية أو متطلبات الحد الأدنى للديمقراطية. أما المجموعة الثانية فتسأل عن مدى عمق تأصل النظام الديمقراطي وتثبته، وبالتالي إكتشاف مدى إستقراره. ولذلك فإن القياس الثاني للنوعية ("أنماط السلوك السياسي") لا ينطبق إلا إنطباقاً جزئياً على الأنظمة غير الديمقراطية.

النظام السياسي والاجتماعي

تنصبّ الأسئلة المتعلقة بالنظام السياسي في إتجاه القواعد الأساسية المتعلقة بكيفية ممارسة الحكم في وقت إجراء التقييم. وبما أن الدراسة المتوخاة تدور حول تقييم البلدان التي تسير نحو الديمقراطية، بشكل أو بآخر، فلا بد من التركيز على أدوات بحثية قادرة على إستكشاف آليات التحول. ويعني ذلك عملياً قياس درجة

الحرية السياسية في ظل الأنظمة السلطوية أو التساوية
authoritarian. والمعيار الأول الذي يجري إستخدامه يتوخى قياس
 حضور الدولة *stateness*. وذلك وفق المفهوم السياسي الذي صاغه عالم
 الإجتماع ماكس فيبر، *Max Weber*. حول الدولة بإعتبارها الجهة الوحيدة
 التي تملك حق إستخدام القوة وتحظى بشرعية واضحة تخولها تطبيق أحكامها
 وقوانينها."

1. حضور الدولة

ثمة وضوح لوجود المجتمع كدولة، مزودة بهياكل للسلطة راسخة
 على
 نحو وافٍ بالمراد ومميزة فيما بينها.

1.1

إلى أي مدى يغطي إحتكار الدولة لإستعمال القوة في التراب الوطني بأكمله؟	
1 +1	لا يوجد إحتكار للدولة في إستخدام القوة. ثمة، عوض ذلك، فوضى، حرب أهلية، تحكم قبلي الخ....
-2 2 +2	يتوطد إحتكار الدولة لإستخدام القوة في المراكز الرئيسية من البلاد، غير أن تنظيمات أخرى فعالة (جماعات مسلحة، عصابات، عشائر) تستطيع أن تدعي الإستتار بالإستخدام الشرعي للسلطة.
-3 3 +3	أن إحتكار الدولة لإستخدام القوة موطد على النطاق الوطني من حيث المبدأ ، غير أنه ليس فعالاً على نحو كامل (عصابات، جماعات مسلحة ، عشائرية، في مناطق منعزلة).

-4 4	لا توجد مطلقاً أي منافسة لاحتكار الدولة لإستخدام القوة
	المعدل النهائي

1.2

هل ثمة إتفاق أساسي حول من هو مؤهل ليكون مواطناً في الدولة؟ ما هو التعريف الدستوري والقانوني لحق المواطنة؟	
1 +1	ثمة مجموعات متعددة من السكان تتنافس على إضفاء صفة الوطن على نفسها وتتكسر المواطنة للآخرين
-2 2 +2	ثمة حجب لجوانب هامة من المواطنة عن مجموعات كاملة للسكان.
-3 3 +3	لا تحظى أقليات أثنيه ودينية وغيرها ببعض الحقوق المدنية
-4 4	يحظى كل المواطنين (والمواطنات) بالحقوق المدنية نفسها (وبعد مرحلة إنتقالية معقولة بالنسبة إلى الوافدين). وتعترف الأغلبية إعتراضاً واضحاً بدستور الدولة.
	المعدل النهائي

1.3

هل تتحدد شرعية الدولة في إطارها القانوني بدون إقحام المسبقات الدينية؟	
1 +1	تحدّد العقائديت الدينية القواعد الأساسية للدولة، والمجتمع والإقتصاد

-2	ثمة صراع بين الأعراف العلمانية والدينية حول دستور الدولة الأساسي، أو ينتج عن هذا الصراع نظام مزدوج (هجين)	2	+2
-3	يتم تحديد الدولة أساساً بأنها نظام علماني. مع ذلك تمارس العقائديت الدينية تأثيراً ضخماً (محلياً أو وظائفياً) على أجزاء معينة من الحياة السياسية والقانون.	3	+3
-4	تحدد الدولة في الأعم الأغلب ككيان علماني. لا يوجد تأثير ملحوظ للعقائديت الدينية على العمل السياسي أو القانون	4	
	المعدل النهائي:		

1.4

هل توجد هياكل إدارية تقوم بحفظ القانون، وجمع الضرائب وتأمين العدالة؟			
1	تشمل بنى الدولة التحتية وسلطاتها الحفاظ على الأمن والقانون والنظام، غير أنها لا تشمل أجزاء عريضة من السكان أو التراب الوطني	1	+1
-2	شرعت بنى الدولة التحتية وسلطاتها في تجاوز الحفاظ على الأمن والنظام، غير أنها أما لا تشمل كل السكان أو تؤدي مهمتها على نحو ناقص.	2	+2
-3	تغطي البنى التحتية الأساسية للدولة كامل التراب الوطني (الإدارة، المواطنون، القضاء، تطبيق القرارات)، غير أن أداءها لا يزال ضعيفاً إلى حد ما	3	+3
-4	تحظى الدولة ببناء أدارى متميز من حيث الإختصاص في جميع أنحاء البلاد، الأمر الذي يسمح لها بإستخراج وتوزيع الموارد المركزية على نطاق واسع.	4	
	المعدل النهائي:		

إن الشعب يقرر من يحكم، كما إنه يتمتع بحريات سياسية أخرى

2.1

إلى أي مدى يتقرر إختيار الحكام المسؤولين وفق إنتخابات عامة وحرّة ونزيهة؟	
1 +1	لا تجري إنتخابات على النطاق الوطني
-2 2 +2	تجري إنتخابات أو إنتخابات جزئية، غير أن لها تأثيراً محدداً على من يحكم
-3 3 +3	تجري إنتخابات عامة ويتم قبولها مبدئياً كوسيلة لملئ المناصب القيادية. غير أنه توجد بعض القيود أو الضوابط لمبدأ المساواة. وقد تضم هذه القيود إنكار حق التصويت أو حق خوض الحملة الإنتخابية، قانونياً أو عملياً، لقسم من السكان، إضافةً إلى تعهدات متضاربة حول إنتخابات حرة ونزيهة، ووجود مسؤولين غير منتخبين، أو إنتخابات تعطي إنطباعاً لمجرد تأثير طفيف على النتائج السياسية.
-4 4	لا توجد قيود على إجراء انتخابات حرة ونزيهة
	المعدل النهائي:

2.2

هل يملك الحكام المنتخبون ديمقراطياً السلطة الفعلية لممارسة الحكم،

<p>أم أن لبعض القوى والتجمعات السياسية سلطة النقض وعدم الالتزام؟ يضم الحكام المنتخبون رؤساء الجمهورية أو/ والبرلمان. وتضم قوى النقض الجيش، رجال الدين، ملاك الأراضي، أصحاب الأعمال الخ... ويختلف هذا الوضع عن معيار حضور الدولة في ظل وجود عصابات مسلحة أو ميليشيات.</p>	
1 +1	<p>إن الحكام المنتخبين لا يملكون فعلياً السلطة لممارسة الحكم، أو أن الحكام غير منتخبين.</p>
-2 2 +2	<p>لدى الحكام المنتخبين السلطة ليحكموا في مسائل مهمة غير أن القدرة التوجيهية للدستور يمكن تقليصها أو جعلها غير ذات فاعلية بواسطة جماعات قوية ناقضة.</p>
3- 3 +3	<p>يتمتع الحكام المنتخبون بالسلطة لممارسة الحكم من حيث المبدأ، غير أن تكتلات معينة تستطيع إقامة حقل عملها أو فرض سياسات مصلحيه ضيقة على الدولة.</p>
4- 4	<p>يحظى الحكام المنتخبون بالسلطة الفعلية لممارسة مسؤولياتهم</p>
<p>المعدل النهائي:</p>	

2.3

<p>إلى أي مدى تستطيع مجموعات سياسية مستقلة و / أو مدنية التكتل والتجمع بحرية؟</p>	
1 +1	<p>لا توجد حرية التجمع بالنسبة إلى الجماعات السياسية والإجتماعية. لا حرية تجمع . المنظمات المدنية ذات البعد السياسي غير موجودة، أو أنها مقموعة كقاعدة عامة.</p>
-2 2 +2	<p>كل أحزاب المعارضة ممنوعة أو أنها تتعرض للاضعاف على نحو منظم. لا تكفل الدولة حرية التجمع في كل مكان. ويتاح للمنظمات المدنية أو منظمات المجتمع المدني فرصة العمل إذا</p>

	كانت تساند النظام أو تحجم عن إنتقاده علنياً.
-3	توجد كوابح جزئية - تتناقض مع المبادئ الديمقراطية - تضبط حرية التجمع، غير أنه كقاعدة عامة لا يحظر عمل الأحزاب والمنظمات الإجتماعية.
3	
+3	
-4	تتوفر حرية تشكيل الهيئات والتجمع ضمن إطار النظام الديمقراطي العام .
4	
	المعدل النهائي:

2.4

	الى أي مدى يستطيع المواطنون، والمنظمات ووسائل الإعلام التعبير عن الرأي بحرية؟
1	لا توجد حرية رأي أو حرية صحافة
+1	
-2	تتوفر العناصر الأساسية لوجود حقل عام وحوار عام، غير إنهما يخضعان لتدخل مكثف قائم على التشويه والتلاعب.
2	
+2	
-3	يوجد بعض التدخل في حرية الرأي والصحافة، وهو أمر مناقض للمبادئ الديمقراطية ، غير أن الحظر الكامل يقتصر على حالات معزولة
3	
+3	
-4	تتوفر حرية غير محدودة للرأي والصحافة يُؤطرها النظام الديمقراطي.
4	
	المعدل النهائي:

3 - حكم القانون

تضبط وتوازن سلطات الدولة بعضها بعضا وتكفل الحقوق المدنية
--

3.1

هل يوجد فصل كاف للسلطات (الضبط والتوازن)؟

1 +1	لا يوجد فصل للسلطات أو يوجد بالأسم فقط
-2 2 +2	ثمة وجود قائم ، رسمي أو غير رسمي، لموقع إحتكاري مؤكد، خاصة بالنسبة إلى السلطة التنفيذية، والذي قد يعني الأستثنائ بالسلطات الأخرى رغم إنفصالها على صعيد المؤسسات
-3 3 +3	ثمة تقييد لفصل السلطات جزئياً ومؤقتاً ، وذلك من أجل ضمان ممارسة الحكم مثلاً . غير أنه يوجد سعي دؤوب كقاعدة عامة لإعادة التوازن، خاصة من قبل الفروع الأخرى.
-4 4	لا توجد قيود على الوظائف الأساسية في مجال السلطات، خاصة لناحية الضبط والتوازن
	المعدل النهائي

3.2

هل يوجد قضاء مستقل؟ وهو حرية تفسير وتطبيق القانون في المحاكم بدون تأثير الحكومة أو مجموعات وأفراد، ويتعلق بتعيين القضاة أيضاً	
1 +1	لا يوجد تمييز واضح للقضاء كمؤسسة، أو أنه يخضع إلى حد كبير للسلطات الدينية أو السياسية.
-2 2 +2	يوجد تمييز واضح للقضاء كمؤسسة ، غير أن قراراته ومبادئه تخضع للسلطات السياسية، أو إنها تعاني من نقص في الأداء مثل إختلاط الصلاحيات ضمن دائرة معينة، قلة الموارد أو الفساد المستشري.
3 -3 +3	يقوم القضاء كمهنة مميزة ويؤدي دوره بإستقلال نسبي، غير أن عمله تحده جزئياً بعض الشوائب مثل الفساد أو إختلاط الصلاحيات مع قوى ومؤسسات أخرى.
-4	يتمتع القضاء بحريته من التدخل غير الدستوري من قبل

4	مؤسسات أخرى وهو خالٍ من الفساد. وتوجد آليات لاعادة النظر القانوني لكل من القرارات التشريعية والتنفيذية.
المعدل النهائي	

3.3

هل توجد عقوبات قانونية وسياسية يخضع لها أصحاب المناصب الذي يسيئون استخدام مواقعهم؟	
1 +1	يستطيع أصحاب المناصب إستغلال مراكزهم من أجل الكسب الشخصي مثلما يحلو لهم ، وبدون خشية عواقب قانونية أو إكتساب سمعة سيئة.
-2 2 +2	لا توجد مقاضاة قانونية صارمة لأصحاب المناصب الفاسدين، غير أنه يشهّر بهم في بعض الأحيان.
-3 3 +3	كقاعدة عامة، تتم مقاضاة أصحاب المناصب الفاسدين وفق قوانين مقررة ، غير أنهم أيضاً يتمكنون من الإفلات عبر ثغرات سياسية ، قانونية أو إجرائية.
-4 4	كقاعدة عامة، تتم مقاضاة الفاسدين من أصحاب المناصب بصرامة وفق قوانين مقررة ومعمول بها.
المعدل النهائي	
3.4	إلى أي مدى تتوفّر الحريات المدنية، وإلى أي مدى يستطيع المواطنون الحصول على الإنصاف عند إنتهاك حرمة هذه الحريات؟
1 +1	لا توجد صيانة للحقوق المدنية من حيث المبدأ ، أو أنها تتعرض للإنتهاك على نحو منظم.
-2 2	يجري إنتهاك الحقوق المدنية على نطاق واسع ولأمد متطاول، أو إنها مصانة في مناطق محددة.

+2	
-3	يجري إنتهاك الحقوق المدنية جزئياً أو مؤقتاً أو إنها لا تُطبّق في مناطق معينة من البلاد.
3	
+3	
-4	لا توجد قيود على الحقوق المدنية
4	
	المعدل النهائي

أنماط السلوك السياسي

تهدف المواصفات التالية ومستويات التقييم في المقام الأول إلى معاينة إستقرار الديمقراطيات لجهة تقييم الفوارق في النوعية بين هذه المجموعة من الدول. غير أن الخيط الهادي في هذه العملية هو أن يؤدي الأداء المعين إلى ترسيخ الحريات المكتسبة وتأمينها، وليس الأسهم في إستقرار النظام السلطوي أو تشكيل تهديد محتمل لبناء الديمقراطية في المستقبل المنظور.

4.1

4- استقرار المؤسسات

4.2

إلى إي مدى أصبحت المؤسسات الديمقراطية مقبولة ومدعومة من قبل المعنيين بأمرها؟ (تضم فئة المعنيين بالأمر كل المنظمات التي تستطيع تركيز السلطة السياسية بين يديها، وتمارس بالتالي قدرة نقض محتملة مثل الهيئات الحكومية، والأحزاب والجمعيات والمنظمات المدنية، إضافة إلى الجيش ورجال الدين، الخ.....).	
1 +1	لا توجد مؤسسات ديمقراطية بالمعنى المذكور أعلاه (مجرد نظام سلطوي) أو: تشكل المؤسسات "الديمقراطية" جزءاً من النظام السلطوي.

أن المؤسسات الديمقراطية قادرة على أداء دورها وتحظى بقبول على نحو واف.	
هل تتمكن المؤسسات الديمقراطية، بما فيها النظام الإداري ونظام العدالة، القيام بأداء دورها؟(أما في حالة وجود نظام غير ديمقراطي ، فمن الفائدة إعطاء تقييم مقتضب حول عمل المؤسسات السياسية المركزية ومدى تمتعها بصلاحيات دستورية تتيح لها التطور في إتجاه الديمقراطية).	
1 +1	لا توجد مؤسسات ديمقراطية بل نظام سلطوي. أو أن المؤسسات "الديمقراطية" هي جزء من النظام السلطوي
-2 2 +2	توجد مؤسسات ديمقراطية، غير إنها لا تحظى بالإستقرار أوالأستمرارية، سواء في داخلها أو فيما بينها.
-3 3 +3	تؤدي المؤسسات الديمقراطية وظائفها كقاعدة عامة، غير أنه يحصل الكثير من التبدد بسبب التنافر والإحتكاك بين المؤسسات.
4 +4	تعمل المؤسسات الديمقراطية بفعالية وكفاءة. وكقاعدة عامة، يتم تجهيز القرارات السياسية وإبرامها وتطبيقها وإعادة النظر فيها بإجراءات شرعية تضطلع بها السلطات المعنية أو المختصة.
المعدل النهائي:	
47	

مسودة يستفاد منها في البحث العلمي ولا يجوز التصرف فيها بأي شكل.

-2	ثمة قبول بمؤسسات معينة فقط، وتملك قوى بارزة حق الرفض أو
2	النقض، وبالتالي يظل القبول غير مستقر مع مرور الزمن.
+2	
-3	بعض مؤسسات الدولة الديمقراطية غير مقبولة قبولاً كاملاً من قبل جميع
3	الأطراف المعنية.
+3	
-4	تقبل جميع الأطراف السياسية والإجتماعية شرعية المؤسسات الديمقراطية.
4	
	المعدل النهائي:

5. الاندماج السياسي والاجتماعي

توجد انماط تمثيل مستقرة هدفها تأدية دور الوسيط بين المجتمع والدولة؟ وتوجد أيضاً ثقافة مدنية راسخة.

5.1

	إلى أي مدى يوجد نظام حزبي مستقر، معتدل ذو جذور إجتماعية راسخة من أجل بلورة وتأطير المصالح المجتمعية؟
1	نظام حزبي هش: تجزئية وتذرر شامل (يتجاوز عدد الأحزاب عملياً أكثر
+1	من خمسة أحزاب)، إستقطاب عام: نسبة تقلب عالية لأصحاب الصوت الانتخابي، لا يكاد يجد جذوراً في المجتمع.
-2	نظام حزبي غير مستقر: تذرر واسع (أكثر من خمسة أحزاب) إستقطاب
2	متوسط، تقلب مرتفع في التصويت، جذور إجتماعية ضحلة.
+2	
-3	نظام حزبي قائم من حيث الأساس، غير أنه لا يزال مهتزاً: عدد الأحزاب
3	أقل من خمسة، إستقطاب متوسط، تقلب متوسط في عملية التصويت،
+3	يتمتع بجذور إجتماعية فعلية.
-4	يوجد نظام حزبي ذو جذور إجتماعية، معتدل ومستقر: تجزئية معتدلة،
4	إستقطاب منخفض، تقلب أصوات منخفض، قبول شعبي عريض وترايط

	مستقر مع المجتمع المدني.
	المعدل النهائي

5.2

إلى أي مدى توجد شبكة من الهيئات التعاونية أو جماعات المصالح للتوسط بين المجتمع والنظام السياسي؟ (لا يتوخى هذا السؤال تناول فعالية المجتمع المدني مباشرة، بل مجرد قياس أنماط التمثيل في حد ذاتها ونوعيتها. وتوجد هذه الأنماط حتى في ظل الأنظمة السلطوية، كما أنها أيضاً قد تبرز إلى السطح الوجه المظلم للمجتمع المدني إذا كان هدفها تقويض الديمقراطية في حالات التعبئة الأثنية أو القومية المتطرفة).	
1 +1	ثمة وجود لجماعات المصالح ضمن قطاعات منعزلة فقط، نادرة التعاون فيما بينها مما يقلص خلق حالة من توازن المصالح، توجد مصالح إجتماعية عريضة غير ممثلة.
-2 2 +2	الملاح الرئيسية لجماعات المصالح ضئيلة الوضوح، ولا يوجد تمثيل فعلي لقوى إجتماعية هامة، ويسيطر على نظام جماعات المصالح عدد محدود من الأفراد، وثمة إحتمال للتعرض للأستقطاب.
-3 3 +3	تبدو شبكة جماعات المصالح بأنها وثيقة الترابط إلى حد ما غير أنها تخضع لسيطرة عدد قليل من أصحاب المصالح مما يؤدي إلى غرس بذور صراعات عملية.
-4 4	ثمة شبكة وثيقة الترابط لجماعات المصالح تقوم على مبدأ التعاون، وتعكس قوى إجتماعية متنافسة، وتقضي إلى موازنة بعضها بعضاً.
	المعدل النهائي:

5.3

إلى أي مدى تحظى الأعراف والإجراءات الديمقراطية بموافقة المواطنين؟
 (يجب إعطاء الجواب بناءً على معطيات إستطلاع حول الموقف من الديمقراطية
 أو مؤسسات معينة، وذلك مقارنة بالمواقف المنتسمة بالسلطوية. وقد يمتد هذا
 المسح ليشمل الأنظمة السلطوية التي تسير في اتجاه إدخال إصلاحات ليبرالية).

1 +1	الموافقة على الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم منخفضة جداً (أقل من 30%) وتتحول الاحتجاجات السياسية بسرعة إلى طرح علامات تساؤل حول الأطار الدستوري.
-2 2 +2	الموافقة على الديمقراطية منخفضة (30-50%) ويتحول الاحتجاج السياسي في بعض الأحيان إلى طرح علامات تساؤل حول المرجعية الدستورية.
-3 3 +3	الموافقة على الديمقراطية معقولة أو عالية (50-70%) ولا يؤدي الاحتجاج السياسي إلى طرح علامات تساؤل حول العملية الدستورية.
-4 4	تتمتع الموافقة على الديمقراطية بنسبة عالية (أكثر من 70%).
	المعدل النهائي:

5.4

ما هو مدى التقدم الذي أحرزه كل من التنظيم الإجتماعي الذاتي أو المعتمد على النفس، وبناء رأسمال إجتماعي؟
 (يشير التنظيم الإجتماعي الذاتي إلى نشوء جمعيات طوعية من المواطنين (والمواطنات) من أجل الإعتماد على النفس، وليس لتعزيز أهداف سياسية كهدف أول وقد يتضمن رأس المال الإجتماعي في بعض الحالات المساعي التي تتوخى معالجة اثار إنتهاك حقوق الإنسان في ظل الأنظمة السلطوية.
 كما إن رأس المال الإجتماعي يقوم على انماط تقليدية من التفاعل ، الأمر

الذي يعني إمكانية إحراز بعض المجتمعات ذات الأنماط التقليدية الإيجابية معدلات عالية).	
1 +1	لا يزال التنظيم الذاتي المدني في حالة بدائية. تتعدم الثقة بين السكان حول جدواها.
-2 2 +2	تعرض التنظيم الذاتي في المجتمع المدني عوائق سياسية وثقافية وإجتماعية إقتصادية ، ويتوزع وجوده على نحو غير منظم ، أو أنه عفوي وذو طابع مؤقت. توجد ثقة منخفضة بين السكان حول جدواها.
3 -3 +3	توجد شبكة قوية غير أنها متفاوتة الخواص من الجماعات والهيئات المنظمة ذاتياً، ويمحصها السكان ثقة وطيدة.
-4 4	ثمة شبكة وثيقة الترابط من الهيئات والجماعات المنظمة ذاتياً والمستقلة، ودرجة عالية من الثقة بها بين السكان
المعدل النهائي:	

6. مستوى التطور الإقتصادي والإجتماعي

يتيح مستوى تطور المجتمع من حيث المبدأ حرية إختيار وافية بالنسبة إلى المواطنين ككل.

6.1

هل توجد مجموعات عريضة من السكان معرضة للأقصاء في المجتمع نتيجة الفقر، الهوية الجنسية، التربية الدين أو الإلتزام الإثني؟	
1 +1	إن الإقصاء الإجتماعي منتشر على نطاق واسع كميّاً ونوعياً ويشكل صفة متأصلة في بنية المجتمع.
-2 2	ثمة وجود بارز للإقصاء الإجتماعي كميّاً ونوعياً وهو صفة متأصلة في بنية المجتمع الى حد معين.

+2	
3	إن الإقصاء الإجتماعي محدود كمياً ونوعياً ولا يشكل صفة أصيلة في بنية المجتمع.
-3	
+3	
-4	إن الأقصاء الإجتماعي كمياً ونوعياً ظاهرة ثانوية وهو ليس متصلاً في المجتمع.
4	
	المعدل النهائي:

7 . نظام الرعاية الاجتماعية

توجد أنظمة معدة مسبقاً لإتخاذ إجراءات إحتياطية في مواجهة الآثار الاجتماعية للنظام الإقتصادي الرأسمالي.

7.1

	هل توجد شبكات وقائية لمداراة الفقر والمخاطر الأخرى مثل التقدم في السن، والمرض والبطالة أو العجز. تضم هذه الشبكات إجراءات رسمية وأعراف تقليدية إجتماعية.
1	لا توجد تدابير رسمية أو مجتمعية من أجل التعويض أو الشمول. ولا تجري
+1	محااربة الفقر إلا بصورة منقطعة ومرتبلة. والعناية الصحية ناقصة بالنسبة إلى مجموعات عريضة من السكان.
-2	توجد تدابير بدائية لتلافي المخاطر الإجتماعية، غير أنها مجزأة وفق المنطقة، والشرائح الإجتماعية. لا يستطيع البلد محاربة الفقر على نحو منظم
2	وحده.
+2	
-3	توجد شبكات إجتماعية متطورة في بعض النواحي غير أنها لا تغطّي جميع الشرائح الإجتماعية. ولا تزال فئات عريضة من السكان معرّضة للفقر.
3	
+3	
-4	توجد شبكة راسخة لمداراة المخاطر الإجتماعية، خاصة في حقل العناية الصحية على النطاق الوطني، وسياسية مركزة للوقاية من الفقر.
4	

7.2

إلى أي مدى يوجد تكافؤ فرص في مجال العمل والتعليم بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية؟ وما هو دور الدولة في تسهيل الوصول إلى مستوى معقول؟

1 +1	لا توجد مؤسسات تعمل على تلافي الفوارق الاجتماعية الحادة. وتحظى النساء بإمكانية محدودة جدا للحصول على التعليم أو الوظائف العامة الخ....
-2 2 +2	ثمة مؤسسات تعمل على تلافي الفوارق الاجتماعية الحادة غير انها محدودة النطاق والنوعية. وللنساء امكانية محدودة جدا للحصول على التعليم والوظائف العامة الخ....
-3 3 +3	ثمة عدد من المؤسسات تعمل على تلافي الفوارق الاجتماعية الحادة، غير إنها غير كافية. وتتمتع النساء بإمكانية قيمة للحصول على التعليم العالي والوظائف العامة الخ...
-4 4	يوجد عدد وافٍ من المؤسسات لتلافي الفوارق الاجتماعية الحادة. وتتمتع النساء بفرص مساوية للحصول على التعليم العالي والوظائف العامة.
	المعدل النهائي:

وبعد ... ليست هذه الدراسة سوى مقترحات عامة تطمح إلى إثارة الحوار وتبادل الرأي وإستثارة النقاش من أجل التوصل في نهاية المطاف إلي رأي جماعي تتفق حوله مجموعة تقرير " حال الديمقراطية " والمؤتمر السنوي العام لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية.

ولابد من الإشارة مجدداً إلى أن هذه المقترحات تعتمد على مرجعية ثلاثية من حيث إعداد التقويم والقياس وهي :

1 لجنة إستبيانات الرأي

2 لجان المجتمع المدني والاهلي

3 فريق الخبراء

ويأتي التقرير النهائي الشامل تنويجاً لكل من تقارير هذه اللجان وفرقاء الخبراء.

يوسف الشويري